

Distr.: General
19 May 2025
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2025

من 2 أيار/مايو إلى 5 كانون الثاني/يناير 2025، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقي المعني بأنشطة التدقيق الداخلي والتحقق
الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2024

الملخص

استجابة لقرارات المجلس التنفيذي رقم 2/2015 و 13/2015 و 15/2022 و 22/2022 وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة، يقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريراً مرفقاً يتناول خدمات مراجعة الحسابات الداخلية والتحقق، والخدمات الاستشارية للعام المنتهي يوم 31 ديسمبر عام 2024.

ويتضمن التقرير معلومات عن: (أ) مهام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق واختصاصاته؛ (ب) رأي المراجعة الداخلية للحسابات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ج) بيان استقلالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ومطابقته للمعايير المهنية؛ (د) موارد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) في عام 2024؛ (هـ) نتائج تنفيذ خطة المراجعة القائمة على المخاطر لعام 2024؛ (و) تقرير التقييمات وحالات المراجعة المهمة والتوصيات؛ (ز) أنشطة المراجعة الداخلية ونتائجها؛ (ح) التحقيقات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بطبيعة الحالات الواردة، والتي تم التحقيق فيها، والإجراءات المتخذة؛ (ط) الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2024؛ (ي) الأنشطة الأخرى المضطلع بها في عام 2024؛ (ك) الطريق المقترح للمضي قدماً في العام القادم وما بعده.



الرجاء إعادة استعمال الورق

ملاحظة: جيز صندوق الأمم المتحدة للسكان الوثيقة الحالية برمتها.

230525 200525 25-07879 (A)



تتوفر المرفقات الملحقة بهذا التقرير على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفقاً لما طلبه المجلس التنفيذي في قراره 22/2022، وحسب الاقتضاء، فإن علامات الخطر المحتملة، والمخاطر الناشئة، وقضايا الرقابة الداخلية، ونتائج مراجعة الحسابات، وحالة التحقيقات، الناتجة عن عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) في عام 2024 تتطلب اهتماماً خاصاً من المجلس التنفيذي، على النحو التالي:

أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق 28 (OAS) تقريراً للمراجعة في عام 2024، تم تصنيف خمسة منها على أنها "مرضٍ"، و 15 على أنها "مرضٍ جزئياً"، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، وخمسة على أنها "مرضٍ جزئياً"، مع حاجة إلى تحسينات كبيرة"، وثلاثة على أنها "غير مرضٍ".

تتمحور معظم المشاكل المتكررة التي تم تحديدها في تقارير مراجعة حسابات عام 2024 في المقام الأول حول الحوكمة وإدارة البرنامج وإدارة العمليات. تشمل تحديات الحوكمة ترتيبات الهيكل التنظيمي والتوظيف غير المتوافقة، وعدم كفاية تخطيط النتائج وإعداد التقارير عنها، وعدم كفاية عمليات إدارة المخاطر، والافتقار إلى التدريب الكافي لموظفي المكتب. تتجم هذه المشاكل إلى حد بعيد عن الرقابة غير الكافية على مختلف المستويات، بما في ذلك المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية.

وتتمثل إحدى مشاكل الحوكمة المهمة الأخرى في عدم كفاية عمليات إدارة المخاطر في العديد من المكاتب القطرية، ما يؤدي إلى ضعف تحديد المخاطر المحتملة وتتبعها والحد منها. وينتج عن ضعف الرقابة والافتقار إلى وضع أطر منظمة لإدارة المخاطر، تفاقم الأوضاع.

تمثل الإدارة والرقابة غير الفعالة للشركاء المنفذين تحدياً رئيسياً تم تحديده في تقارير مراجعة حسابات عام 2024، ما يؤثر في العمليات في 19 مكتباً قطرياً. وتشمل المشاكل الرئيسية عدم كفاية الرقابة، وعدم الالتزام بسياسات الشركات، وضعف المراقبة المالية والبرنامجية. ومن بين الشواغل المهمة الاختيار غير التنافسي للشركاء من المنظمات غير الحكومية (NGO)، ما يؤدي إلى تنامي المخاطر المتعلقة بالمساءلة والفعالية. إضافة إلى ذلك، أضاع العديد من المكاتب فرصة إجراء أنشطة ضمان النهج المُنسَّق للتحويلات النقدية (HACT) في الوقت المناسب، ما أدى إلى سوء الإدارة المالية وعدم الكفاءة في تنفيذ خطة العمل. يسهم ضعف الضوابط على التحويلات النقدية في زيادة المخاطر المالية. وللتصدي لهذه المشاكل، يوصي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) بتعزيز عمليات إدارة الشركاء المنفذين من خلال تحسين الإشراف وتقييم المخاطر والامتثال للسياسات.

هناك مشكلة حاسمة أخرى وهي التنفيذ غير المتسق لتدابير منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية (PSEA). يُعد ضمان الامتثال لهذه التدابير أمراً ضرورياً لحماية المستفيدين والحفاظ على المعايير الأخلاقية في الشراكات. إلا أنه لا تطبق بعض المكاتب سياسات منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية (PSEA) بشكل كامل أو توفر التدريب الكافي للشركاء المنفذين بشأن متطلبات الامتثال. إضافة إلى ذلك، يؤدي عدم تسجيل الشركاء المناسب في بوابة شركاء الأمم المتحدة إلى صعوبة تتبع الشراكات ورصدها، ما يقلل من الكفاءة التشغيلية بوجه عام.

تحدد تقارير مراجعة الحسابات لعام 2024 العديد من المشاكل الرئيسية المتعلقة بإدارة العمليات، ما يؤثر في العديد من المكاتب القطرية ووحدات الأعمال. إحدى المشاكل الرئيسية هي عدم الامتثال

لإجراءات الشراء، وهو ما تمت ملاحظته في 15 دولة. تخفق المكاتب في كثير من الأحيان في تطوير خطط شراء شاملة، أو توثيق استلام البضائع وفحصها بشكل صحيح، أو إبرام اتفاقيات طويلة الأجل للعناصر التي يشيع شراؤها. ترجع هذه المشكلة في المقام الأول إلى عدم كفاية المراقبة والتدريب غير الكافي للموظفين، ما يؤدي إلى انعدام الكفاءة وحدوث مخاطر مالية. وهناك تحدٍ كبير آخر يتمثل في نقص الضوابط المالية، بما في ذلك الاستخدام المكثف للمدفوعات النقدية وضعف إدارة المخاطر في المعاملات المالية، وقد تم رصد ذلك في 8 مكاتب قطرية.

وتمت ملاحظة مشكلة أخرى وهي عدم كفاية إدارة الموارد المالية. مثلاً، لم يحتفظ مكتب قطري بالبيانات التي تمت مراجعة حساباتها بعملية فعالة لإدارة الموارد. إضافة إلى حدوث عجز مالي بقيمة 4 ملايين دولار في تكاليف التخلص وإدارة سلسلة التوريد لعام 2024، ومن المتوقع أن يرتفع العجز ليصل إلى 7.9 ملايين دولار في عام 2025، في حين بلغ إجمالي النفقات الزائدة للمشروع 1.1 مليون دولار أمريكي حتى نوفمبر 2024، كان يعاني المكتب عجزاً قدره 0.5 مليون دولار أمريكي في الموارد العادية حتى 30 نوفمبر 2024. وتم تقدير الأثر المالي للإجراءات ذات الأثر الرجعي بمبلغ 3.3 ملايين دولار. وفي حالة أخرى تتعلق باليمن، ألغى البنك المركزي اليمني (عدن) تراخيص ستة بنوك تجارية عاملة في البلاد، بما في ذلك البنك الذي تم إيداع أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) فيه، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد أدى إغلاق البنوك بشكل غير متوقع إلى حدوث نقص في السيولة، ما أثر بشكل سلبي في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلاد.

استجابة لنتائج مراجعة الحسابات، نفذت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) سلسلة من الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية. تم تعزيز الإدارة المركزية للمخاطر (ERM) بسياسة جديدة، حيث أكمل أكثر من 80 في المائة من المكاتب القطرية وجميع وحدات المقر الرئيسي تقييمات المخاطر. تم إضفاء الطابع العملي على لجنة مخاطر المقر الرئيسي (HRC) بالكامل، وتم دمج الإدارة المركزية للمخاطر (ERM) مع مبادرات إدارة المخاطر المتعلقة بالسمعة. وبالنسبة إلى المكاتب القطرية التي حصلت على تصنيفات مراجعة حسابات "غير مرضٍ"، أدت خطط العمل التي تم تصميمها خصوصاً إلى حلّ المشاكل الرئيسية، حيث أغلق مكتب قطري 9 توصيات من أصل 14 توصية، بينما تصدى مكتب آخر لمعظم المخاوف، باستثناء المراقبة المستمرة للإدارة النقدية للشركاء المنفذين.

فيما يتعلق بالتحقيقات، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) بترحيل 314 حالة مفتوحة من السنوات السابقة، يتعلق معظمها بالاحتيال وسوء السلوك الجنسي والتصرفات المحظورة. إضافة إلى ذلك، تم تسجيل 366 مسألة جديدة، منها 134 حالة جديدة تم فتحها كحالات جديدة. وشملت الحالات الجديدة بشكل أساسي موضوعات داخلية، مثل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومقاولي الخدمات، إضافة إلى كيانات خارجية مثل الشركاء المنفذين والموردين. وشملت المناطق الجغرافية للحالات الجديدة الواردة المقر الرئيسي (15 حالة، 11 في المائة)، والدول العربية (20 حالة، 15 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (23 حالة، 17 في المائة)، وشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (29 حالة، 22 في المائة)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (7 حالات، 5 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (9 حالات، 7 في المائة)، وغرب ووسط إفريقيا (31 حالة، 23 في المائة).

حتى 31 ديسمبر 2024، أغلق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق 165 (OAIS) حالة. ومن بين هذه الحالات، تم إغلاق 78% منها من خلال مذكرات إغلاق الحالات، و22% منها من خلال تقارير التحقيق. وشملت الادعاءات الرئيسية في الحالات الموثقة الاحتيال والمخالفات المالية (15 حالة، 62 في المائة)، وسوء السلوك الجنسي (3 حالات، 13 في المائة)، والسلوك المحظور (3 حالات، 13 في المائة)، ومخالفات أخرى (حالتان، 8 في المائة)، والانتقام (حالة واحدة، 4 في المائة). بلغ الأثر المالي لحالات الاحتيال الموثقة 613,691 2 دولارًا.

أجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) تحسينات على عملية تلقي الشكاوى للتعامل مع العدد المتزايد من تقارير سوء السلوك وزيادة مستويات التوظيف، ما سمح بإجراء عملية تحقق أكثر صرامة لضمان دخول الشكاوى ضمن نطاق اختصاصه قبل فتح الحالات. إضافة إلى ذلك، ركز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) على تجميع الحالات غير المتشابهة في مجموعات لتبسيط عملية تلقي الشكاوى. وقد أسفرت هذه الجهود عن حدوث انخفاض بنسبة 3 في المائة في عدد الحالات غير المتشابهة مقارنة بعام 2023. كما أعطى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) الأولوية للحالات ذات الأولوية القصوى لمنع تراكم الحالات في المستقبل، ما أدى إلى التعامل مع الحالات بكفاءة أكثر.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي:

لاحظ ما يلي: (أ) هذا التقرير (DP/FPA/2024/6)، الذي يوائم تقارير الصناديق والبرامج الأخرى، تمشيًا مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020؛ (ب) رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في هذا التقرير؛ (ج) التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (DP/FPA/2024/CRP.2)؛ و (د) رد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير (DP/FPA/2024/Add.1)؛

ويوضح التقرير دعمه المستمر لتعزيز وظائف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في تنفيذ مهامه واختصاصاته وسبل المضي قدمًا الموضحة في هذا التقرير لتحسين أداء وفعالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) وجعله أكثر ملاءمة للغرض.

المحتويات

I.	مقدمة.....	6
II.	الولاية.....	6
III.	الرأي.....	6
A.	مسؤوليات إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق.....	6
B.	أساس رأي التدقيق الداخلي.....	7
C.	استثناءات من رأي التدقيق الداخلي.....	7
D.	مجل رأي التدقيق الداخلي.....	8
IV.	بيان استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومطابقتها لمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ التحقيق.....	8
V.	التوظيف والميزانية في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق.....	9
VI.	تنفيذ خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2024.....	10
VII.	أنشطة التدقيق الداخلي ونتائجها.....	12
A.	الممارسات الجيدة.....	12
B.	الإبلاغ عن التقييمات ومشكلات المراجعة والتوصيات.....	13
C.	تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي.....	21
D.	إصدار ونشر تقارير التدقيق الداخلي.....	22
VIII.	أنشطة التحقيق والنتائج.....	22
IX.	الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2024.....	36
X.	الإشراف ومراقبة وتنسيق أنشطة التدقيق والتحقيق.....	38
XI.	أنشطة أخرى تم تنفيذها في عام 2024.....	39
XII.	نظرة عامة إلى خطط العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2025.....	40
A.	عمل التدقيق الداخلي.....	40
B.	خطة عمل التحقيق.....	41
XIII.	سبل المضي قدماً.....	43

المرفقات

1. ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)
2. أساس رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2024 بشأن حوكمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية
3. ملخص القضايا الشائعة وعالية الخطورة المشار إليها في تقارير التدقيق لعام 2024
4. ملخص تقارير التحقيق والختام الصادرة في عام 2024، حسب نوع الادعاء، اعتباراً من 31 ديسمبر 2024
5. استعراض مفصل للحالات المسجلة في عام 2024 والحالات المرحلة إلى عام 2025
6. تقارير المراجعة الصادرة في عام 2024
7. مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق
8. التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهراً أو أكثر بدايةً من 31 من ديسمبر 2024

التذييلات

1. التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2024
 2. ردود الإدارة على التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق والتقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة
- (الملحقات والتذييلات متاحة على موقع الويب التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

I. مقدمة

1. يقدم هذا التقرير للمجلس التنفيذي ملخصًا عن خدمات المراجعة الداخلية والتحقق والخدمات الاستشارية التي قدمها مكتب خدمات المراجعة والتحقق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2024. كما يقدم تأكيدًا على الاستقلال التنظيمي لمكتب خدمات التدقيق والتحقق ورأيًا عامًا عن ملائمة وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة بالمنظمة. كما يقدم التقرير: (أ) أبرز أنشطة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) الأخرى في عام 2024؛ (ب) لمحة عامة إلى خطط العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لعام 2025؛ (ج) لمحة عامة مختصرة إلى الأنشطة والمبادرات المخططة لعام 2025 وما بعده.

II. الولاية

2. وتستند مهام واختصاصات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) إلى المادة السابعة عشرة من اللوائح والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة الرقابة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان⁽¹⁾، وإطار المساءلة الخاص به.⁽²⁾ وهي تنص على أن مكتب خدمات التدقيق والتحقق يجري بمفرده ويدير وظائف الرقابة التالية أو يفوض إلى الآخرين إجرائها أو إدارتها: (أ) خدمات التدقيق الداخلي المستقلة (ملاءمة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم الداخلية والاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد)، و(ب) وخدمات التحقيقات (الإبلاغات عن الأفعال غير المشروعة). قد يقدم مكتب خدمات التدقيق والتحقق أيضًا الخدمات الاستشارية لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالقدر الذي لا يمس باستقلاليتهم وموضوعيتهم.

3. وافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) المنقح في 1 أغسطس 2023. في أعقاب اعتماد معايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة مؤخرًا (سارية المفعول ابتداءً من 9 يناير 2025) الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخلية (The IIA)، سيجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) مراجعة للميثاق الحالي بهدف تحديثه بما يتناسب مع التغييرات التي أحدثتها المعايير الجديدة. ويرد الميثاق الحالي في المرفق 1.

III. الرأي

A. مسؤوليات إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات التدقيق والتحقق

4. تتولى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية التصميم المناسب لعمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة الفعالة وتنفيذها وصيانتها لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية. يعتبر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) المسؤول عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية وفعالية هذه العمليات، استنادًا إلى نطاق العمل الذي يقوم به، وكذلك -عندما يتم اختباره بشكل مناسب لفعالية الإدارة - يتم الاستناد إلى ضوابط الخط الثاني التي وضعتها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والأطراف الخارجية التي يستعين صندوق الأمم المتحدة للسكان بها في إنجاز بعض عملياته التجارية.

(1) <https://www.unfpa.org/admin-resource/unfpa-oversight-policy>

(2) راجع الوثيقة DP/ FPA/2007/20.

B. أساس رأي التدقيق الداخلي

5. ويستند الرأي إلى ما يلي (ترد التفاصيل في الملحق 2):

- (a) نتائج عمليات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) التي تمت في الفترة ما بين 1 يناير و31 ديسمبر 2024 والمعرفة والخبرة التراكمية في مجال المراجعة الناجمة عن عمليات مراجعة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) المكتملة في السنوات السابقة، حسب ما يعتبر مناسباً؛
- (b) حالة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي،
- (c) ضوابط الخط الثاني بناءً على التقارير التي جرى الحصول عليها من الإدارة،
- (d) استعراض أوجه القصور المادية في الإطار العام للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتي قد تؤدي، منفردة أو جماعية، إلى الحد من تحقيق أهداف المنظمة، على النحو المبين في ما يلي:
- (i) مراجعة حسابات الشركاء المنفذين في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية؛
- (ii) النتائج والتوصيات التي أوردها مجلس مدققي الأمم المتحدة في مذكراته لتدقيق البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2024 المنتهى في 31 ديسمبر،
- (iii) حالات التدقيق المدعمة بالأدلة في عام 2024 التي تنطوي على ادعاءات تؤثر في الموارد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموظفين، ورفاهية المستفيدين، فضلاً عن المخاطر العامة المتعلقة بالسمعة،
- (iv) نتائج التقييمات الاستراتيجية وتقييمات مخاطر الاحتيال التي أنجزت باعتبارها جزء من عملية إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) التي تنفذها الإدارة، بالقدر المتاح، عند إعداد هذا الرأي.

C. استثناءات من رأي التدقيق الداخلي

6. في عام 2024، ومثلما هو الحال في السنوات السابقة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإسناد المهام المهمة إلى منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك: (أ) أنشطة محددة خاصة بإدارة الموارد البشرية، و(ب) إعداد المرتبات والمدفوعات الخاصة بالموظفين وأصحاب عقود الخدمات، و(ج) معالجة المدفوعات، و(د) إدارة الخزنة، و(هـ) استضافة نظام تخطيط موارد المؤسسة وإدارته، و(و) خدمات تكنولوجيا المعلومات الأخرى. واعتمدت إدارة الصندوق على أنشطة الإدارة والرقابة الائتمانية التي اضطلعت بها منظمات الأمم المتحدة التي أسندت إليها هذه المهام، فيما يتعلق بمدى ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة ذات الصلة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. تخضع الوظائف التي تم إسنادها إلى مصادر خارجية لأحكام التدقيق الداخلي المنصوص عليها في سياسات وإجراءات منظمات الأمم المتحدة المعنية ولا يشملها رأي مكتب خدمات التدقيق والمراجعة. تلقى OAIS تأكيداً من مكتب المراجعة والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن معظم هذه المهام الخارجية تمت تغطيتها من خلال عمليات المراجعة التي أجراها في السنوات الأخيرة التي تتراوح بين 2017 و2024. ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم الرئيسي للخدمات الخارجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

7. وأيضاً، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإسناد العديد من وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جهات خارجية، بما في ذلك استضافة الأنظمة المهمة (مثل، البريد الإلكتروني، والتخزين السحابي، والاستضافة

على الموقع)، إلى مزودي الخدمات من الأطراف الخارجية. تخضع هذه لأحكام التدقيق الداخلي المنصوص عليها في سياسات وإجراءات الأطراف الثالثة المعنية كما لا يشملها رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقق.

D. مجمل رأي التدقيق الداخلي

8. استنادًا إلى نطاق العمل المضطلع به، فإن الرأي العام لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) هو أن مدى كفاية وفعالية عمليات الإدارة وإدارة المخاطر والمراقبة في صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت "مرضية جزئيًا مع وجود حاجة إلى بعض التحسينات"، وهذا يعني أن العمليات التي تم تقييمها كانت مصممة وملائمة بشكل مناسب، ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات لتوفير تأكيد معقول بضرورة تحقيق أهداف الجهة/المنطقة الخاضعة للمراجعة. لم تؤثر المسألة وفرص التحسين المحددة بشكل ملحوظ في تحقيق أهداف الجهة/منطقة صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضعة للمراجعة الداخلية. يوصى بإجراء الإدارة لضمان تخفيف المخاطر المحددة بشكل مناسب.⁽³⁾

IV. بيان استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقق ومطابقتها لمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ التحقيق

9. يؤكد مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقق للمجلس التنفيذي بموجب هذا أن مكتب خدمات التدقيق والتحقق يحتفظ باستقلالية مؤسسية في عام 2024. وفي حدود الموارد التي أتاحتها الإدارة والسلطة المفوضة لمديره، كان مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) بمنأى عن التدخل في تحديد نطاق المراجعة الخاص به وفي أداء وإبلاغ نتائج عمله.

10. في عام 2024، أجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) أعمال المراجعة الداخلية الخاصة به بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (المعايير) ومدونة أخلاقيات معهد مراجعي الحسابات الداخلية، التي تم اعتمادها للاستخدام من قبل ممثلي خدمات المراجعة الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (UN-RIAS) في يونيو 2002. بدايةً من يناير 2025، سيجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) عمليات التدقيق الداخلي وفقًا لمعايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة.

11. يجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) تحقيقات امتثالاً للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، وميثاق المكتب، والإطار التأديبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمبادئ الأساسية والتوجيهية الموحدة للتحقيقات، على النحو الذي أقره المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين، المنعقد في يونيو 2009. كما يسترشد بمجموعة قوانين محاكم الأمم المتحدة للنزاع والاستئناف وأفضل ممارسات التحقيق، على النحو المعتمد من الهيئات التحقيقية النظرية.

12. يمنح ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) ومعايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة⁽⁴⁾ والقديمة صلاحيات لمدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAIS) بالحفاظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة الذي يتضمن تقييمات مستمرة ودورية لنطاق كامل من أعمال المراجعة الداخلية والاستشارات

(3) يعتبر التصنيف لعام 2024 هو نفس تصنيف العام السابق. ويجري توافق تعاريف تصنيفات مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان مع تلك الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفات مختلفة للتصنيف.

(4) المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية سلسلة 1300 "برنامج ضمان وتحسين الجودة".

التي تؤديها وظيفة المراجعة الداخلية. تقوم وحدة مخصصة لضمان الجودة والسياسات وإعداد التقارير في مكتب مدير خدمات مراجعة الحسابات والتحقق بمراقبة الامتثال للمتطلبات ذات الصلة وتدير البرنامج للتأكد من أن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) يقدم خدمات عالية الجودة ويصوغ برامج وإجراءات المراجعة الخاصة به، بما في ذلك إعداد التقارير بما يتوافق مع المعايير الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخلية (IIA).

13. يتم الحفاظ على نواتج التحقيق العالية الجودة داخل فرع التحقيقات وتنفيذها بشكل أسرع من خلال موظفي التحقيق التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتعيين مستشارين يركزون على ضمان الجودة، ويكلفون باستعراض أسس الأدلة التي تستند إليها نتائج التحقيق، وسلامة منهجية التحقيق، ودقة التحقيقات، والالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة، والتوافق مع ممارسات ومعايير التحقيق المقبولة دوليًا.

٧. التوظيف والميزانية في مكتب خدمات التدقيق والتحقق

14. كان لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) 30 وظيفة معتمدة، ابتداءً من 31 ديسمبر 2024: أربعة في مكتب مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) (إدارة OAIS)؛ و 13 في فرع المراجعة الداخلية؛ و 13 في فرع التحقيق. ومن بين 30 وظيفة، كانت أربع وظائف شاغرة.⁽⁵⁾ وتشمل الوظائف الأربعة الشاغرة ثلاثة في فرع التحقيقات وواحدة في إدارة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS).

15. تمت زيادة عدد موظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بخبراء استشاريين جرى تعيينهم خلال العام على النحو التالي: اثنان في المديرية؛ 19 في فرع المراجعة الداخلية؛ و 21 في فرع التحقيق. إضافة إلى ذلك، استعان مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بشركات الخدمات المهنية فيما يتعلق بإجراء أعمال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2024.

16. ويمثل معدل الوظائف الشاغرة الإجمالي لعام 2024 البالغ 13 في المائة في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) انخفاضًا ملحوظًا من 23 في المائة في عام 2023 (انظر الجدول 1 أدناه). ومن الجدير بالذكر أنه تم الانتهاء من عمليات التوظيف لأربع وظائف فنية كانت شاغرة سابقًا في فرع المراجعة الداخلية في عام 2024. تم تأجيل الوظائف الشاغرة الأخرى من عام 2023، ووظيفة دعم واحدة في إدارة خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) التي أصبحت شاغرة في عام 2024 ظلت شاغرة ابتداءً من 31 ديسمبر 2024. لا يزال يشكل تأمين أفضل المرشحين واستبقائهم للوظائف قيد التوظيف تحديًا في السوق التنافسية الحالية للمواهب.

الجدول 1. التوظيف والميزانية في نهاية عام 2023 و2024، حسب وحدة مكتب خدمات التدقيق والتحقق

الإجمالي		المديرية		التحقيقات		التدقيق الداخلي		
2024*	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	
27	27	3	3	12	12	12	12	D2 والمناصب على المستوى المهني – المعتمدة
24	20	3	3	9	9	12	8	المناصب على المستوى المهني – المشغولة
3	3	1	1	1	1	1	1	مناصب الدعم – المعتمدة
2	3	0	1	1	1	1	1	مناصب الدعم – المشغولة
4	7	1	0	3	3	0	4	المناصب الشاغرة
12 614	12 014	1 825	2 222	5 051	4 797	5 738	4 995	مخصصات الميزانية (بآلاف الدولارات)
11 030	9 341	1 381	1 469	4 473	3 713	5 176	4 159	الاستفادة المتلى من الميزانية (بآلاف الدولارات)
1 584	2 673	444	753	578	1 084	562	836	المتبقي من الميزانية (بآلاف الدولارات)

(*) ملاحظة: قد لا تكون أرقام 2024 نهائية، رهنًا بوضع اللمسات الأخيرة على إغلاق الحسابات.

(5) ابتداءً من 12 مارس 2025، كانت ثلاث وظائف من الفئة P2 شاغرة وواحدة من الفئة G7.

17. بلغت ميزانية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) لعام 2024 لدعم أنشطته 12.6 مليون دولار (12.0 مليون دولار في عام 2023)، ويشمل كلا الرقمين استثمارًا بقيمة 2.7 مليون دولار أمريكي من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)، وقد تم ترحيله من أرصدة الميزانية غير المنفقة في عام 2022.
18. وفي هذه الأثناء، تم استخدام أرصدة الميزانية غير المنفقة لإنشاء 11 وظيفة مؤقتة، ظلت جميعها شاغرة حتى 31 ديسمبر 2024، مع استمرار عمليات التوظيف.
19. وكجزء من ممارسة مؤسسية تنظيمية للتخطيط في حالة حدوث انخفاض كبير ومستدام في الموارد، شارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بشكل نشط في مراجعة سيناريو الإيرادات المعاكسة لاقتراح تدابير تهدف إلى اقتراح تحقيق وفرة تصل إلى 4,608,252 دولارًا أمريكيًا للفترة بين 2025 و2029. حدد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بعض الوظائف لإلغائها والحد من السفر والاستعانة بالخبراء الاستشاريين. لم توافق الإدارة على معظم التخفيضات في الميزانية التي اقترحتها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) نظرًا إلى أهمية صلاحياته ولم تقبل سوى بعض الاقتراحات التي تم اعتبارها منخفضة المخاطر.

VI. تنفيذ خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2024

20. يؤدي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أنشطة الضمان الخاصة به بما يتوافق مع خطة مراجعة حسابات تستند إلى تقييم موثق للمخاطر في عالم التدقيق من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). تتم مراجعة خطة مراجعة الحسابات من قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التي توصي المدير التنفيذي بالموافقة عليها. ويُقاس الخطر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمثل التأثير المحتمل واحتمالية وقوع أحداث قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على تحقيق أهداف وحدات الأعمال، والعمليات، والأنظمة التي يجري تقييمها.
21. تشتمل خطة المراجعة لعام 2024 على 32 مهمة، بما في ذلك اثنتان مرحلتان من عام 2023 والأعوام السابقة و30 مهمة مراجعة جديدة.
22. من بين المهمتين المرحلتين من عام 2023 والأعوام السابقة، تم الانتهاء من إحدهما، وهي مراجعة حسابات مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتم إصدار تقرير المراجعة الناتج عنها في عام 2024. أما المهمة الأخرى، وهي تدقيق العمليات التجارية، فكانت في مرحلة صياغة التقرير في 31 ديسمبر 2024.
23. ابتداءً من 31 ديسمبر 2024، كانت حالة المهام الجديدة الـ 30 المخطط لها لعام 2024 كما يلي: (أ) تم إنجاز 23 مهمة وصدرت التقارير الناتجة عنها خلال العام؛ (ب) تم إنجاز ست مهام، وصدرت التقارير الناتجة عنها في الربع الأول من عام 2025؛ (ج) تمت إعادة جدولة مهمة مراجعة حسابات عملية من عام 2024 إلى عام 2025 لاستيعاب زيارة مقرر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لوحدة الأعمال الخاضعة للمراجعة في عام 2024.
24. أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) 28 تقرير مراجعة وتقريرًا استشاريًا واحدًا في عام 2024. ارتفع عدد التقارير الصادرة ليكون مجموعها 29 تقريرًا بمقدار 5 تقارير عن التقارير الـ 24 الصادرة في عام 2023، وذلك بفضل التبسيط المستمر لعمليات المراجعة في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) والتحديث الشامل لدليل مراجعة الحسابات وإجراءات التشغيل الموحدة. وتمثل التقارير الـ 29 أعلى مستوى

على الإطلاق لتقارير التدقيق الصادرة عن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتدقيق (OAS) في أي عام محدد. وبحسب وجهة النظر، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية 10 تقارير في عام 2021 و 9 تقارير في عام 2022.

25. يوضح الجدول 2 نتيجة خطة المراجعة القائمة على المخاطر لعام 2024 وحالة تنفيذها.

الجدول 2. حالة تنفيذ خطة التدقيق لعام 2024

نوع المهمة	#	المشاركة	الحالة (ابتداءً من 17 مارس عام 2025)
المهام التي بدأت في عام 2022 على أن تكتمل في 2024			
العمليات التجارية	1	عملية إدارة مخاطر الاحتيال	قم بصياغة التقرير قيد المراجعة لضمان الجودة.
المجموع الفرعي	1		
المهام التي بدأت في عام 2023 على أن تكتمل في 2024			
العمليات التجارية	1	نظام تخطيط موارد المؤسسات "كوانتم" (مراجعة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)	التقرير رقم 26 الصادر في ديسمبر 2024.
المجموع الفرعي	1		
المهام التي بدأت على أن تكتمل في 2024			
العمليات المؤسسية والتجارية	6	إدارة استمرارية أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان	التقرير رقم 23 الصادر في ديسمبر 2024.
		ممارسات وعمليات إدارة أمن المعلومات	التقرير رقم 27 الصادر في ديسمبر 2024.
		إدارة الوصول والهوية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	التقرير رقم 29 الصادر في ديسمبر 2024.
		المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صندوق الأمم المتحدة للسكان	التقرير رقم 2 الصادر في يناير 2025.
		أنشطة الاستجابة في حالات الطوارئ لصندوق الأمم المتحدة للسكان	التقرير رقم 6 الصادر في مارس 2024.
		إدارة سلسلة التوريد وإستراتيجية المشتريات	تمت إعادة الجدولة من عام 2024 إلى عام 2025 لاستيعاب تدقيق وحدة إدارة سلسلة التوريد التابعة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (SCMU).
المكتب الإقليمي	1	المكتب الإقليمي لشرق وجنوب إفريقيا	التقرير رقم 5 الصادر في مارس 2025.
المكتب شبه الإقليمي	1	المكتب شبه الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي	التقرير رقم 22 الصادر في ديسمبر 2024.
المكتب القطري	22	غينيا الاستوائية	التقرير رقم 4 الصادر في مارس 2024.
		جمهورية إفريقيا الوسطى	التقرير رقم 6 الصادر في أبريل 2024.
		أفغانستان	التقرير رقم 8 الصادر في يوليو 2024.
		الجابون	التقرير رقم 9 الصادر في يوليو 2024.
		توجو	التقرير رقم 10 الصادر في يوليو 2024.
		هندوراس	التقرير رقم 11 الصادر في يوليو 2024.
		أذربيجان	التقرير رقم 12 الصادر في يوليو 2024.
		تايلاند	التقرير رقم 13 الصادر في أغسطس 2024.
		الأرجنتين	التقرير رقم 14 الصادر في أغسطس 2024.

اتحاد جزر القمر	التقرير رقم 15 الصادر في أغسطس 2024.
المملكة المغربية	التقرير رقم 16 الصادر في سبتمبر 2024.
كوبا	التقرير رقم 17 الصادر في أكتوبر 2024.
ألبانيا	التقرير رقم 18 الصادر في أكتوبر 2024.
طاجيكستان	التقرير رقم 19 الصادر في أكتوبر 2024.
جمهورية الدومينيكان	التقرير رقم 20 الصادر في أكتوبر 2024.
فلبيني	التقرير رقم 21 الصادر في نوفمبر 2024.
جمهورية الكونغو الديمقراطية	التقرير رقم 24 الصادر في ديسمبر 2024.
أنغولا	التقرير رقم 25 الصادر في ديسمبر 2024.
اليمن	التقرير رقم 28 الصادر في ديسمبر 2024.
أوروغواي	التقرير رقم 1 الصادر في يناير 2025.
ميانمار	التقرير رقم 3 الصادر في فبراير 2025.
إيسواتيني	التقرير رقم 4 الصادر في فبراير 2025.
المجموع الفرعي	30
المجموع الكلي	32

VII. أنشطة التدقيق الداخلي ونتائجها

A. الممارسات الجيدة

26. استنادًا إلى 28 تقرير مراجعة صادرًا في عام 2024، حدد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) وشارك مع الإدارة 41 ممارسة جيدة و/أو التطورات الإيجابية على المستويات الإستراتيجية والتشغيلية ومستويات الامتثال، التي يمكن اعتمادها من قبل وحدات الأعمال الأخرى في المنظمة.

27. وتشمل الممارسات الجيدة الشائعة بين المكاتب القطرية ما يلي:

(a) عزز أربعة عشر مكتبًا قطريًا العلاقات الإيجابية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومكاتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وحافظ عليها من خلال المشاركة الفعالة في مجموعات التنسيق المشتركة بين الوكالات والمجموعات العاملة مع الاضطلاع بأدوار قيادية في بعض المكاتب القطرية في مجالات مواضيعية محددة،

(b) بذلت ثمانية مكاتب قطرية جهودًا متضافرة لتعبئة الموارد، والحفاظ على المشاركة الوثيقة مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة، وجمع موارد كبيرة في هذه العملية؛ في العديد من الحالات، أسفرت هذه الجهود عن مساهمات كبيرة من البلدان المستفيدة من البرامج، وزيادة وضوح الرؤية والمكانة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان كشريك موثوق به،

(c) طور مكتبان قطريان أدوات مبتكرة للرصد والتقييم مثل لوحات المتابعة لعرض بيانات التدخلات الإنسانية، ونفذًا عمليات تخطيط سنوية قوية تربط مؤشرات المخرجات بوثائق البرامج القطرية وخطط العمل،

28. وشملت الممارسات الجيدة و/أو التطورات الإيجابية التي تم تحديدها من عمليات مراجعة العمليات التجارية للشركات ما يلي:

(a) تم تحديد خمس ممارسات جيدة تتعلق بإدارة أمن المعلومات، بما في ذلك الاستفادة من الوكالات الخارجية المتخصصة في المراقبة الأمنية، واستخدام منهجية Agile لتنفيذ البرامج الأمنية، وإنشاء عمليات قوية لإدارة الوصول المميز، وإنشاء ملفات هوية قياسية للمستخدمين، ووضع إستراتيجيات متسقة لإعداد التقارير،

(b) وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) آلية للاستجابة للأزمات، يتم تنشيطها من خلال فريق الاستجابة للأزمات في المقر الرئيسي الذي يضم موظفين إداريين رئيسيين، لإدارة الاستجابات المؤسسية للحوادث الحرجة التي تؤثر في المكاتب الميدانية؛

(c) وأصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) سياسة جديدة لإدارة الهوية والوصول إلى المعلومات تُوضح مدى التزامه بممارسات الحوكمة السليمة. تتماشى السياسة مع أفضل الممارسات المتبعة في القطاع والتي تشمل، من بين أمور أخرى، مجالات التزويد وإلغاء التزويد والتعامل مع الحالات الاستثنائية، إضافة إلى عمليات منفصلة لتقويض الحسابات المؤسسية (العادية) والحسابات المميزة.

B. الإبلاغ عن التقييمات ومشكلات المراجعة والتوصيات

29. بالنسبة إلى مشاركات الضمان الفردية،⁽⁶⁾ يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) بتعيين تصنيف شامل للمراجعة بناءً على تقييمها لعمليات الحوكمة ذات الصلة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة على وحدة الأعمال أو مستوى العملية. في عام 2017، وتماشياً مع مقترح الفريق العامل وممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة في عام 2016 بشأن مواءمة تقييمات المراجعة على مستوى المشاركة، اعتمد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) نظاماً لتصنيف المراجعة من أربعة مستويات.⁽⁷⁾

30. يلخص الجدول 3 أدناه تقييمات عمليات مراجعة الحسابات التي تم إجراؤها في عام 2024. أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) 28 تقريراً للمراجعة، تم تصنيف خمسة منها على أنها "مرض"، و15 على أنها "مرض جزئياً"، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، وخمسة على أنها "مرض جزئياً"، مع حاجة إلى تحسينات كبيرة"، وثلاثة على أنها "غير مرض".

الجدول 3. توزيع استنتاجات التدقيق حسب المنطقة والمجال المواضيعي في لعام 2024

المجال المدقق	عدد عمليات التدقيق	مر	مرض جزئياً مع الحاجة إلى بعض التحسينات	مرض جزئياً، مع الحاجة إلى تحسين كبير	غير مرض
عمليات تدقيق المكتب القطري:					
آسيا والمحيط الهادئ	4	1	2		1
الدول العربية	2		1	1	
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	3	1	2		
شرق وجنوب إفريقيا	4		1	2	1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5	3	2		
غرب ووسط إفريقيا	4		1	2	1
المجموع الفرعي – عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية	22	5	9	5	3

(6) تتضمن خدمات الضمان فحصاً موضوعياً للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة.

(7) انظر تقييمات وتعريفات التدقيق على <https://www.unfpa.org/admin-resource/standard-definition-audit-terms>.

المجال المدقق	عدد عمليات التدقيق	مرضى	مرض جزئيًا مع الحاجة إلى بعض التحسينات	مرض جزئيًا، مع الحاجة إلى تحسين كبير	غير مرض
عمليات مراجعة حسابات المكاتب شبه الإقليمية:					
المكتب شبه الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1		1		
المجموع الفرعي – عمليات مراجعة حسابات المكاتب شبه الإقليمية	1	-	1	-	-
عمليات معالجة التدقيق:					
مراجعة حسابات عملية التوظيف في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	1		1		
مراجعة حسابات إدارة استمرارية أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان	1		1		
مراجعة حسابات نظام تخطيط موارد المؤسسة التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (برنامج Quantum)	1		1		
مراجعة حسابات معلومات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لممارسات وعمليات إدارة أمن المعلومات	1		1		
مراجعة حسابات معلومات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لممارسات وعمليات إدارة الوصول والهوية	1		1		
الإجمالي الفرعي – عمليات معالجة التدقيق	5	-	5	-	-
الإجمالي	28	5	15	5	3

a. عمليات تدقيق وحدة الأعمال

31. أكمل مكتب خدمات المراجعة والتحقق 22 عملية مراجعة للمكاتب القطرية ومكتبًا شبه إقليمي واحدًا في عام 2024. حددت نتائج عمليات المراجعة بعض المواضيع المشتركة في حالات المراجعة والتوصيات عبر المكاتب الخاضعة للمراجعة، على النحو المبين أدناه حسب المجال المواضيعي.

الحكومة

32. تدريب الموظفين على تخطيط النتائج ورصدها وإعداد التقارير عنها، وتعزيز عمليات ضمان الجودة لصياغة خطط نتائج عالية الجودة وتحسين الرصد والإبلاغ؛

33. مواءمة أهداف الأداء الفردي للموظفين لخطط نتائج المكتب، لتعزيز المساءلة عن النتائج؛

34. يتعين على المكاتب القطرية إجراء تقييمات للمخاطر وتحسين ممارسات إدارة المخاطر من خلال تتبع المخاطر التي تم تحديدها وإدارتها بفعالية وتنفيذ تدابير الاستجابة للمخاطر المقابلة باستخدام أداة الإدارة المركزية للمخاطر (ERM)،

35. ينبغي للمكاتب القطرية إجراء استعراض في الوقت المناسب لهياكلها التنظيمية وترتيبات التوظيف لمواءمتها لتنفيذ البرامج والمتطلبات التشغيلية في الدورات البرنامجية الجديدة والتعجيل بعمليات التوظيف في الوظائف الشاغرة؛

36. وتحتاج المكاتب القطرية إلى التطوير والتنفيذ والإبلاغ عن خطط العمل لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر الحرجة أو المرتفعة باستخدام أداة الإدارة المركزية للمخاطر (ERM).

إدارة البرامج

37. تعزيز عمليات تخطيط البرامج والإشراف عليها وإعداد التقارير عنها من خلال تدريب الموظفين المعنيين على متطلبات السياسات والتوجيهات المؤسسية، ووضع خطط نتائج سنوية ذات مؤشرات مخرجات ومعالم وأهداف واضحة، ووضع خطط إشراف سنوية مفصلة مع تحديد المسؤوليات، ومواءمة خطوط الأساس والأهداف عبر الأنظمة وتنفيذ ضوابط ضمان الجودة، وذلك لضمان الامتثال لهذه المتطلبات،

38. تعزيز تخطيط العمل والإدارة المالية من خلال وضع جداول زمنية واضحة ومسؤوليات لإعداد خطة العمل والموافقة عليها، وتنفيذ ضوابط الاستعراض التنفيذي باستخدام القوائم المرجعية الموصى بها في مجال السياسات، ما يضمن استرداد كافة التكاليف من الموارد غير الأساسية، ومواءمة مؤشرات المخرجات بين خطط النتائج والموارد وخطط العمل،

39. تعزيز إدارة الشركاء المنفذين من خلال استخدام أساليب تنافسية لاختيار الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية، وإجراء أنشطة ضمان النهج المُنسَّق للتحويلات النقدية (HACT) في الوقت المناسب، وتحسين ضوابط المراقبة البرنامجية والمالية، وضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية لتقييم الشركاء المنفذين، وتحسين إدارة خطة العمل من خلال تطوير عمليات مراجعة صارمة لتحقيق الجودة، ووضع سبل مناسبة للتحويلات النقدية وفقاً لتقييمات الشركاء، وضمان متابعة التوصيات الصادرة عن أنشطة الضمان في الوقت المناسب،

40. تعزيز الضوابط الإشرافية لضمان تنفيذ الأنشطة المُخططة في الوقت المناسب، وتقديم تقارير الجهات المانحة، والتنسيق الفعال مع الجهات المانحة والتواصل معها؛

41. تعزيز إدارة إمدادات البرامج من خلال إجراء تقييمات صارمة للاحتياجات، ودمج الأنشطة المتعلقة بإمدادات البرامج في خطط العمل، وتحسين ضوابط تخزين السلع الأساسية وضوابط التوزيع.

إدارة العمليات

42. تعزيز الامتثال لإجراءات الشراء، لا سيما تلك المتعلقة بوضع خطط الشراء الشاملة، والتوثيق الصحيح لاستلام البضائع وفحصها باستخدام التقارير الصحيحة التي تقرضها السياسة، وإبرام الاتفاقيات الطويلة الأجل للسلع والخدمات التي يتم شراؤها على أساس منتظم؛

43. تعزيز الضوابط المالية من خلال الامتثال للإجراءات المقررة مسبقاً لتنفيذ المدفوعات المسبقة وتسجيلها وتسجيل مبالغ ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد، وتحديد مقدمي خدمات الدفع المناسبين لصرف المدفوعات النقدية وإشراكهم مع تحسين آليات المراقبة،

44. التوقف عن استخدام أوامر الشراء اليدوية وضمان استخدام أوامر الشراء الصادرة في إطار نظام تخطيط الموارد المؤسسية،

45. تدريب الموظفين في إدارة المدفوعات على تسجيل المعاملات المالية بشكل صحيح وتنفيذ الضوابط الإشرافية لمنع احتساب النفقات على رموز حساب خطأ،

46. تعزيز إدارة الموارد البشرية من خلال ضمان توقيع العقود في الوقت المناسب، وتعزيز الضوابط الإشرافية على التوظيف وإنهاء الخدمة، وتوثيق العمليات، وتدريب الموظفين على السياسات، والحصول على الموافقات اللازمة.

47. إضافة إلى الموضوعات المشتركة في حالات مراجعة الحسابات والتوصيات المحددة أعلاه، حددت عمليات المراجعة المكتملة في عام 2024 العديد من المشاكل الأخرى العالية الخطورة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا من مجلس الإدارة، والتي تتعلق بشكل أساسي بوحدات الأعمال الفردية:

(a) لم يحافظ مكتب قطري على عملية إدارة فعالة للموارد، ما أسفر عن حدوث عجز مالي قدره 4.0 ملايين دولار في تكاليف التخليص الجمركي وإدارة سلسلة التوريد في عام 2024 (من المتوقع أن يرتفع إلى 7.9 ملايين دولار في عام 2025). وشملت المشاكل الأخرى زيادة في نفقات المشروع بإجمالي مبلغ قدره 1.1 مليون دولار وعجزًا قدره 0.5 مليون دولار في الموارد العادية، وذلك من 30 نوفمبر 2024. وتوقعت الإدارة ازدياد العجز بنحو 0.4 مليون دولار بحلول نهاية ديسمبر 2024، وأشارت إلى حدوث تقادم في إجمالي العجز المالي، نظرًا إلى الزيادات المتوقعة في الرواتب بأثر رجعي بعد استطلاع تم إجراؤه مؤخرًا لمرتبات الموظفين الوطنيين. وتم تقدير الأثر المالي للإجراءات ذات الأثر الرجعي، الذي يشمل ثلاث سنوات (من 2023 حتى 2025)، بمبلغ 3.3 ملايين دولار، حيث بلغ التقدير الأولي للأثر في عام 2024 مبلغ 2.2 مليون دولار. كان الأثر المالي النهائي لتكاليف الرواتب بأثر رجعي أقل (847,000 دولار للفترة 2023-2024)، وتمت تغطيته من خلال مخصصات إضافية وافقت عليها لجنة إدارة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان في يناير 2025. إضافة إلى ذلك، أجرى المكتب القطري عملية إعادة تنظيم لهيكل المكتب، ما أدى إلى خفض عدده ومواءمته للموارد الأقل المتاحة. وافقت لجنة إدارة الموارد على قرار إعادة التنظيم في فبراير 2025. وقد ساهمت المشاكل الهامة في تحديد تكلفة مقترحات التمويل، وتخطيط الموارد، والميزانية، وعمليات تخصيص النفقات في العجز المالي، إضافة إلى معاملات النفقات غير المسجلة، ما تسبب في محدودية وضوح التكاليف المتكبدة؛

(b) ألغى البنك المركزي اليمني (عدن) تراخيص ستة بنوك تجارية عاملة في البلاد في يولييه 2024. أحد هذه البنوك الستة كان بنكا تجاريا تستخدمه معظم وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والذي يتعامل من خلاله صندوق الأمم المتحدة للسكان والعديد من شركائه المنفذين في اليمن. وقد أدى إغلاق البنوك بشكل غير متوقع إلى حدوث نقص في السيولة، ما أثر بشكل سلبي في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلاد. لم يتم الوصول إلى السلف النقدية التي تبلغ 4.2 ملايين دولار والتي كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد حوّلها في السابق إلى حسابات مصرفية للشركاء المنفذين من أجل تنفيذ أنشطة البرنامج. وللدخول من عرقلة عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان وضمان استمرارية تنفيذ أنشطة البرنامج، اتخذ المكتب القطري، بالتشاور المناسب مع المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي، عدة خطوات في الوقت المناسب. وفي حين أقرّ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بجهود التخفيف من حدة المشكلة، أوصى باتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع الطبيعة الحرجة للوضع المصرفي وزيادة التخفيف من أثره السلبي في تنفيذ أنشطة البرنامج،

(c) أجرى مكتب قطري المساعدة النقدية والقوائم بتكلفة 1.2 مليون دولار (من سبتمبر 2024). كان هناك العديد من الثغرات في تصميم برنامج المساعدات النقدية والقوائم وإجراءاته، بما في ذلك: (أ) لم يوافق المكتب الإقليمي المعني والمقر عليه مسبقًا قبل التنفيذ، كما هو مطلوب بموجب السياسة؛ (ب) لم يشمل تقييم مخاطر المساعدات النقدية والقوائم الذي أُجري تقييم المخاطر المالية والائتمانية ولم يوافق عليه مقر الصندوق، كما هو مطلوب؛ (ج) تم استخدام مبالغ نقدية هائلة بشكل مباشر (0.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024) كوسيلة لإيصال المساعدات النقدية والقوائم؛ (د) لم تكن معلومات المستفيدين التي يحتفظ بها المكتب القطري كافية للسماح بالتحقق الفعال من صحة تقارير التوزيع والمراقبة اللاحقة للتوزيع،

(d) اشترى مكتب قطري كميات زائدة من وسائل منع الحمل مقارنة بالاحتياجات المحددة، ما أدى إلى زيادة الهدر والتلف وانتهاء صلاحية المنتج. وحدث ذلك على الرغم من أن تقرير تقدير كمية السلع والتنبؤات، الذي كان ينبغي أن يكون قد أشار إلى مستويات المخزون، أشار إلى أن وسيلة منع الحمل كانت من أقل الوسائل استخدامًا في البلد؛

(e) واستخدم مكتبان قطريان أوامر الشراء اليدوية على نطاق واسع، حيث أصدر أحدهما أكثر من 200 أمر شراء بمبلغ تراكمي قدره 350 000 دولار وأصدر الآخر أكثر من 100 أمر شراء بمبلغ إجمالي قدره 100 000 دولار. وقد أدى استخدام أوامر الشراء اليدوية إلى الحيلولة دون إخضاع معاملات الشراء ذات الصلة للضوابط الرئيسية المضمنة في أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مراجعة عينة من أوامر الشراء اليدوية التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لم تكشف عن وجود أي انتهاكات فعلية للضوابط فيما يتعلق بأوامر الشراء اليدوية.

48. وترد تفاصيل عن الحالات والتوصيات المشتركة والعالية والمتوسطة المخاطر في المرفق 3.

b. عمليات مراجعة حسابات الشركات والعمليات

49. أبرم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) خمس عمليات مراجعة لحسابات الشركات والعمليات في عام 2024. وتمثلت هذه المراجعات في مراجعة حسابات عملية التوظيف في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وإدارة استمرارية الأعمال، ونظام تخطيط موارد المؤسسة (برنامج Quantum)، وممارسات وعمليات إدارة أمن المعلومات، وممارسات وعمليات إدارة الوصول والهوية.

50. أسفرت مراجعة حسابات عملية التوظيف في المقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان⁽⁸⁾ عن تصنيف عام "مرضٍ جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسين"، مع أربع توصيات ذات أولوية عالية من إجمالي ست توصيات. أوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بأن يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان خطة عمل محددة زمنيًا وينفذها لمعالجة الثغرات في إطار التوظيف في المنظمة. وعلى وجه التحديد، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع مبادئ توجيهية واضحة ومؤشرات أداء رئيسية لمراقبة الامتثال لسياسات التوظيف، وتعزيز استخدام الحلول التكنولوجية لتبسيط إدارة البيانات وإعداد التقارير، وضمان إجراء تقييمات متسقة للمخاطر في جميع مراحل التوظيف. إضافة إلى ذلك، أوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بإنشاء لوحة تحكم مركزية لتتبع التقدم المحرز في التوظيف والتعامل مع حالات التأخير، إلى جانب وضع برامج تدريبية لتحسين قدرات الموظفين على إدارة عملية التوظيف. وقد هدفت هذه التدابير إلى تقليل المخاطر مثل عدم كفاية الموارد الفنية وعدم اتساق استخدام السياسات والتأخيرات في شغل الوظائف المهمة، ما قد يعوق قدرة المنظمة على تنفيذ صلاحياتها بفعالية.

51. أسفرت مراجعة حسابات إدارة استمرارية الأعمال⁽⁹⁾ عن تصنيف عام "مرضٍ جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، مع ست توصيات، ثلاث منها ذات أولوية عالية. وأوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بتحديث السياسات والإجراءات والتوجيهات القديمة لضمان مواءمتها للاحتياجات التشغيلية الحالية، ووضع مبادئ توجيهية واضحة ومؤشرات أداء رئيسية لتعزيز إدارة الحوادث الحرجة والتعافي من الكوارث والاستفادة من

(8) رقم تقرير التدقيق: IA/2024-07 - مراجعة حسابات عملية التوظيف في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

(9) رقم تقرير التدقيق: IA/2024-23 - مراجعة حسابات إدارة استمرارية أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان

التكنولوجيا لتحسين جمع البيانات وإعداد التقارير في جميع المكاتب. كما أوصى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بإجراء تقييمات منتظمة للمخاطر ودمجها في تخطيط استمرارية الأعمال، ووضع إستراتيجية قوية للتعافي من الكوارث مع تحليل الأثر، وإنشاء نظام مراقبة مركزي لتتبع الامتثال وفعالية الاستجابة. وتهدف هذه التدابير إلى معالجة المخاطر مثل عدم كفاية المبادئ التوجيهية المؤسسية وعدم كفاية عمليات تقييم المخاطر والتأخير في الاستجابة التشغيلية، ما قد يعرقل قدرة المنظمة على إدارة الاضطرابات والتعافي منها بفعالية.

52. أسفرت مراجعة حسابات نظام تخطيط الموارد المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (برنامج Quantum)⁽¹⁰⁾ عن تصنيف عام "مُرضٍ جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، مع توصية واحدة ذات أولوية عالية من أصل تسع توصيات.

53. أسفرت مراجعة حسابات معلومات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لممارسات وعمليات إدارة أمن المعلومات⁽¹¹⁾ عن تصنيف عام "مُرضٍ جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، مع سبع توصيات، بما في ذلك توصية واحدة ذات أولوية عالية.

54. أسفرت مراجعة حسابات معلومات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لممارسات وعمليات إدارة الوصول والهوية⁽¹²⁾ عن تصنيف عام "مُرضٍ جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، مع إجمالي خمس توصيات، تم تصنيفها جميعها على أنها ذات أولوية متوسطة.

55. في عام 2024، اتخذت الإدارة إجراءات لمعالجة المسائل التي أثرت في رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لعام 2023 بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة، والتوصيات المقدمة في تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2024. وقد تم بالفعل إغلاق العديد من التوصيات التي كان من المقرر تنفيذها في عام 2024 بحلول نهاية العام. وترد تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في عام 2024 في الملحق 2.

c. إستراتيجية التدقيق الداخلي

56. وبناءً على نتائج الأعمال التي تم إنجازها في تنفيذ خطة المراجعة لعام 2024 وبما يتوافق مع المعايير⁽¹³⁾، قد أخذ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في الاعتبار التقييمات التي قدمها على مدار العام، على مستوى المشاركة الفردية، بشأن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الـ 28 الصادرة عند صياغة رأيه العام بشأن عمليات إدارة الصندوق وإدارة المخاطر والرقابة. على الرغم من أن 11 في المائة (4 في المائة في عام 2023) من التقارير الـ 28 حصلت على تصنيف "غير مرضٍ" و18 في المائة "مرضٍ جزئيًا مع الحاجة إلى تحسينات كبيرة" (33 في المائة في عام 2023)، لم يتم تحديد أي من الحالات في التقارير (التي تم تسليط الضوء على أكثرها

(10) رقم تقرير التدقيق: IA/2024-26 - مراجعة حسابات نظام تخطيط موارد المؤسسة التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (برنامج Quantum).

(11) رقم تقرير التدقيق: IA/2024-27 - مراجعة حسابات معلومات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لممارسات وعمليات إدارة أمن المعلومات.

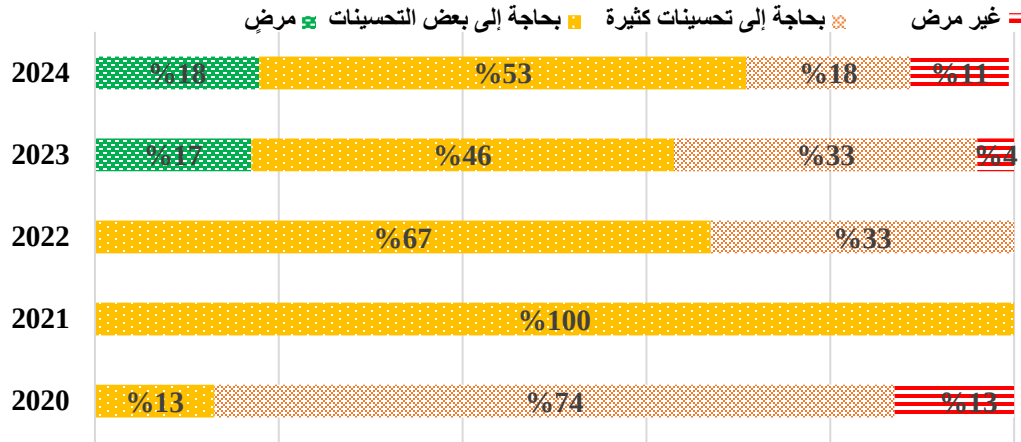
(12) رقم تقرير التدقيق: IA/2024-29 - مراجعة حسابات معلومات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لممارسات وعمليات إدارة الوصول والهوية.

(13) ISPIA 2410.A1 - الرأي على مستوى المشاركة.

انتشارًا في الأقسام الفرعية أعلاه) على أنها كبيرة بما يكفي للتأثير بشكل كبير في تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان.

57. يوضح شكل 1 أدناه نظرة عامة على تقييمات التدقيق الداخلي في تقارير التدقيق الصادرة للفترة 2020-2024.

الشكل 1. نظرة عامة إلى تقييمات التدقيق الداخلي للفترة 2020-2024

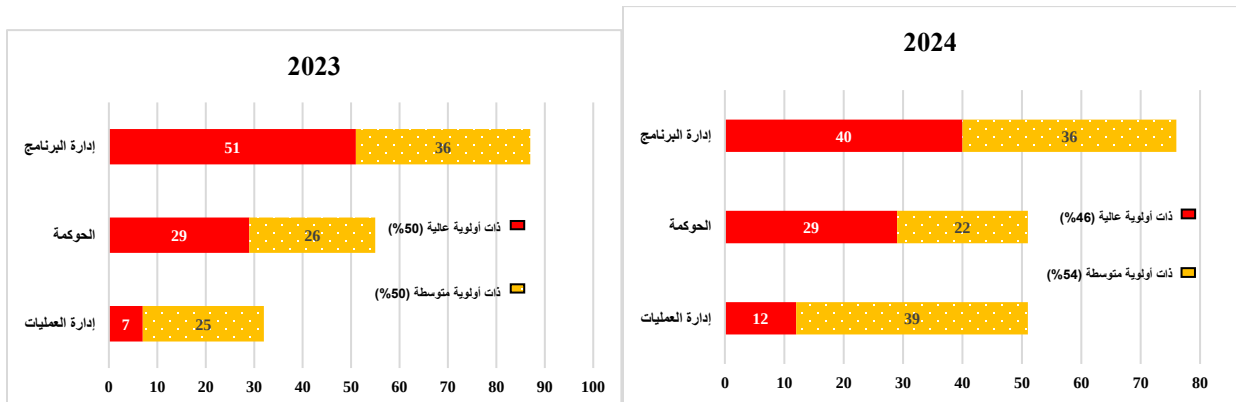


d. توصيات جديدة للمراجعة الداخلية

58. وأسفرت تقارير المراجعة الـ 28 الصادرة في عام 2024 عن 205 توصيات، صنفت 84 (41 في المائة) منها على أنها "ذات أولوية عالية".

59. وبشكل عام، صدرت 178 توصية للمكاتب القطرية ومكتب واحد شبه إقليمي في عام 2024 (174 في عام 2023). وكان النمط في عام 2024 متسقًا مع النمط في عام 2023، حيث كانت "إدارة البرامج" هي الفئة الكبرى. تم إصدار أكبر جزء من التوصيات (51، أو 29 في المائة) في إطار "إدارة العمليات" في عام 2024 (32، أو 18 في المائة في عام 2023). وانخفضت نسبة التوصيات ذات الأولوية "العالية" في عام 2024 مقارنة بعام 2023 (انظر الشكل 2 أدناه).

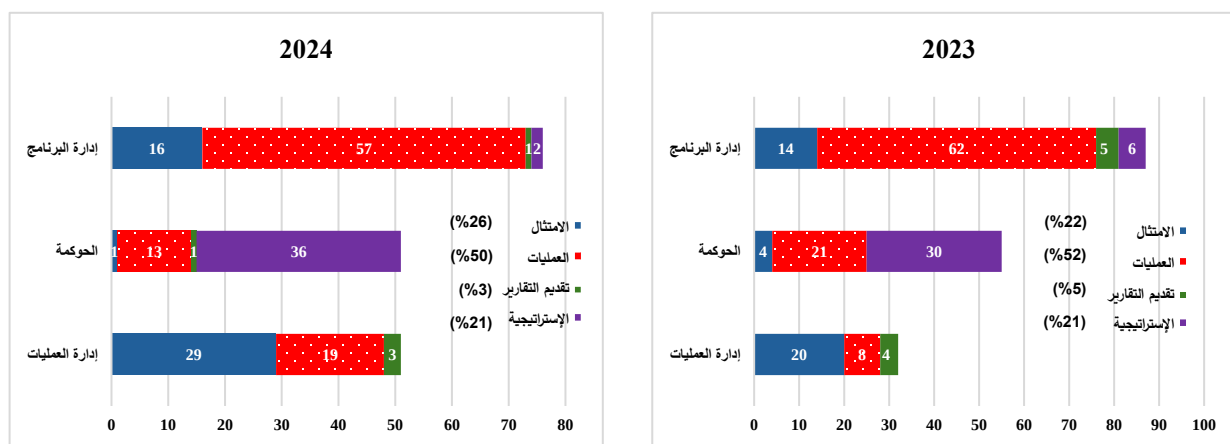
الشكل 2. المكاتب القطرية وشبه الإقليمية - التوصيات حسب مستوى الأولوية



60. يصنف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) تحقيق أهداف الرقابة إلى أربع فئات: "إستراتيجية" و"تشغيلية" و"إعداد التقارير" و"الامتثال"، وتستند إلى إطار عمل لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية (COSO)، وهو نموذج معياري للمؤسسات لتقييم الضوابط الداخلية وتنفيذها. يشير مصطلح "الإستراتيجية" إلى الأهداف الرفيعة المستوى التي تتماشى مع مهمة المؤسسة وتدعمها، ويشير مصطلح "التشغيلية" إلى تنفيذ عمليات اقتصادية وفعالة وكفؤة في حماية الموارد، ويشير مصطلح "إعداد التقارير" إلى موثوقية تقديم التقارير، ويشير مصطلح "الامتثال" إلى الالتزام باللوائح والقواعد والإجراءات المؤسسية.

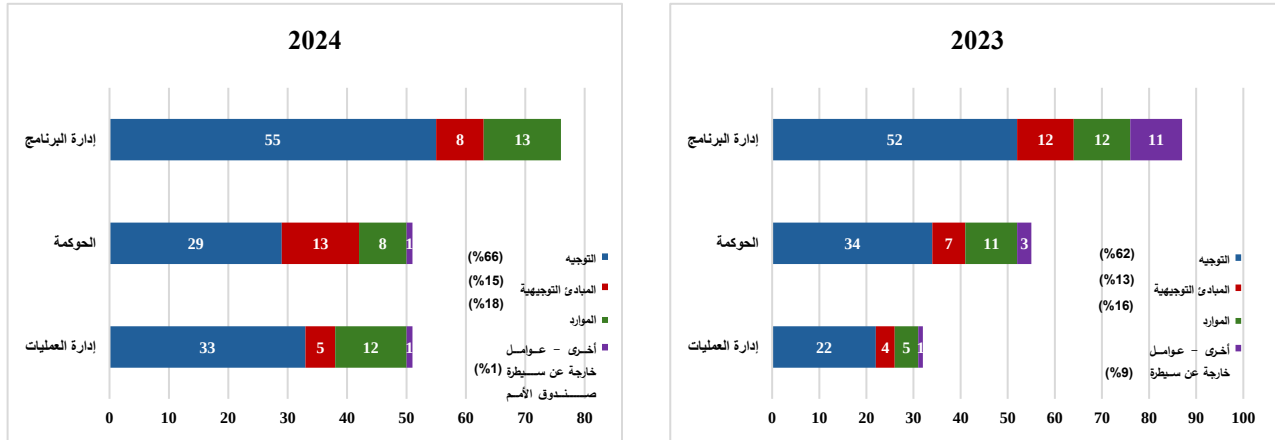
61. أظهر النمط حسب النوع زيادة (من حيث النسبة) في مشاكل "الامتثال"، وظلت "التشغيلية" في أعلى فئة. أظهر النمط حسب النوع انخفاضاً طفيفاً (من حيث النسبة) في المشاكل "التشغيلية" و"إعداد التقارير" في عام 2024، مقارنة بعام 2023 (انظر الشكل 3 أدناه).

الشكل 3. المكاتب القطرية وشبه الإقليمية - توصيات حسب النوع



62. وظل "التوجيه" غير الكافي هو السبب الرئيسي للمشاكل، حتى الآن، يليه عدم كفاية "الموارد" (البشرية أو المالية، بما في ذلك التدريبات) التي زادت بنسبة في عام 2024. وعلى غرار العام السابق، جاءت "التوجيهات" (نقص أو عدم كفاية السياسات) في المرتبة الثالثة ولكنها أظهرت زيادة طفيفة (من حيث النسبة) في عام 2024. وقد أظهرت نسبة "الأخطاء" (البشرية أو المتعمدة) و"العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة صندوق الأمم المتحدة للسكان" انخفاضاً (من حيث النسبة) في عام 2024 (انظر الشكل 4 أدناه). وكجزء من تحليلاته المنتظمة للأسباب الجذرية، سيستمر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في استكشاف أسباب مشكلات المراجعة.

الشكل 4. المكاتب القطرية وشبه الإقليمية - توصيات حسب السبب



63. لم يتم إجراء أي مراجعة للمكاتب الإقليمية في عام 2024.

64. أما التوصيات الـ 27 المتبقية من أصل 205 توصيات الصادرة في عام 2024، فتتعلق بعمليات مراجعة عمليات الأعمال، حيث لا يمكن تحديد الأنماط بسبب الطبيعة الفريدة للمجالات التي تتم المراجعة فيها وإجراءات المراجعة المتبعة لكل مهمة.

C. تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي

65. وبلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية الصادرة قبل عام 2024 92 في المائة (78 في المائة في عام 2023). ومن المقرر تنفيذ ثمانين في المائة من التوصيات الصادرة في عام 2024 في عامي 2025 و2026. وافقت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على كل ملاحظات وتوصيات التدقيق الداخلي المضمنة في تقارير التدقيق الصادرة في عام 2024.

66. تم إغلاق توصيتين تتعلقان بتقرير مراجعة حسابات العمليات التجارية الصادر في عام 2022 في عام 2024 بناءً على قبول الإدارة للمخاطر. وأشارت الإدارة إلى أن إحدى التوصيات، وهي توصية ذات أولوية عالية لربط السفر بأنشطة خطة العمل في نظام تخطيط موارد المؤسسة، لا يمكن تنفيذها لأن الوظيفة تقع خارج نطاق وحدة السفر، مع وجود ضوابط قائمة للموافقة على السفر تخفف من أي مخاطر ذات صلة. وبالنسبة إلى التوصية الأخرى، وهي توصية ذات أولوية متوسطة لتعزيز شفافية عملية السفر من خلال تخصيص وحدة السفر المشتركة مع الوكالات الأخرى التي تستخدم نفس نظام تخطيط موارد المؤسسة، أوضحت الإدارة أن تنفيذ هذه التوصية غير ممكن وأن العمليات اليدوية الحالية تتعامل مع المخاطر التي حددتها المراجعة بشكل كافٍ.

67. كانت هناك ثلاث توصيات مراجعة قيد التعليق منذ فترة طويلة (15 توصية في عام 2023)،⁽¹⁴⁾ مضى عليها أكثر من 18 شهرًا، كما هو موضح في الجدول 4. وكانت التوصيات الثلاث ذات أولوية عالية وكانت تتعلق بعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية. يحتوي ملحق 8 على معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه التوصيات التي طال انتظارها.

(14) تُستخدم التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة الآن في النهج المتوافق للتوصيات التي لا تزال مفتوحة لأكثر من 18 شهرًا من تاريخ إصدار التقرير.

الجدول 4. حالة تقادم التوصيات، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024

الأولوية	إجمالي التوصيات المعلقة	<12 شهرًا	12-18 شهرًا	>18 شهرًا
عالية	94	70	21	3
متوسطة	109	100	9	-
الإجمالي	203	170	30	3
واجبة الأداء في 2025 وما بعده	171	149	16	*6
متأخرة	32	31	**1	-

* تمثل هذه التوصيات حيث كانت الجداول الزمنية للتنفيذ المقدمة من الإدارة أكثر من 18 شهرًا بعد 31 ديسمبر 2024. ولذلك، فمن المقرر أن يتم تنفيذها في المستقبل.

** تم إغلاق إحدى التوصيات المتأخرة في الربع الأول من عام 2025.

D. إصدار ونشر تقارير التدقيق الداخلي

68. تم الكشف علنًا عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة بموجب خطة المراجعة لعام 2024، وفقًا لقرار المجلس التنفيذي 18/2012، وهي منشورة⁽¹⁵⁾ على الموقع الإلكتروني للإفصاح عن مراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان: <https://www.unfpa.org/internal-audit-reports-listing-page>. قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) بإجراء حجب جزئي لثلاثة تقارير صادرة في عام 2024 تتعلق بعمليات مراجعة حسابات مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لمنع الإفصاح العلني عن معلومات حساسة عن أنظمة المنظمة وأمنها السيبراني. ولم ترد أي طلبات إضافية لتدقيق تقارير المراجعة في عام 2024 من المدير التنفيذي أو البعثات الدائمة للدول الأعضاء حيث توجد المكاتب القطرية التي تمت مراجعتها.

VIII. أنشطة التحقيق والنتائج

69. مكتب خدمات التدقيق والتحقق مسؤول عن إجراء التحقيقات في مزاعم ارتكاب مخالفات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(a) *التحقيقات "الداخلية"*: سوء سلوك موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمتدربين، والموظفين الفنيين المبتدئين، ومتطوعي الأمم المتحدة، ومقاولي الخدمات التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدءًا من الاحتيال والفساد إلى التحرش اللفظي والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وغيرها من انتهاكات اللوائح والقواعد والإصدارات الإدارية أو السياسية المعمول بها؛

(b) *التحقيقات "الخارجية"*: المخالفات، بما في ذلك الممارسات المحظورة والاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل المقاولين المستقلين والشركاء المنفذين والموردين والأطراف الخارجية الأخرى المرتكبة على حساب صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(c) *والتحقيقات التي يجريها "طرف ثالث"*: ويتابع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) التحقيقات التي يجريها الشركاء المنفذون لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لا سيما فيما يتعلق من بين أمور أخرى بالاحتيال والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، التي تورط فيها موظفو الشركاء المنفذين والمقاولون من الباطن. وإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) باستعراض ملفات التحقيقات التي تجريها أطراف

(15) ويشير المنشور إلى تحميل تقارير تدقيق الحسابات الصادرة في صفحة تدقيق الحسابات والتحقيقات على الموقع الشبكي لصندوق

الأمم المتحدة للسكان (<https://www.unfpa.org/audit-and-investigation>).

خارجية من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان بحثاً عن تأييد محتمل.

70. لم تتغير عملية التحقيق التي اعتمدها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، كما هو موضح سابقاً (انظر DP/FPA/2018/6، الفقرة 29)، في عام 2024. وتتطوي العملية على تلقي شكاوى أو تقرير عن مخالفات، يجري فحصها على الفور لتحديد ما إذا كانت المسألة تقع ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. إذا كان الأمر يقع ضمن صلاحياته، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بفتح حالة في مرحلة المراجعة الأولية. إذا كانت الحالة تتطوي على إحالة الانتقام من مكتب الأخلاقيات، يتم فتحها على الفور في مرحلة التحقيق. تُسجل أي مسألة لم تُفتح باعتبارها حالة من قبل مكتب خدمات التدقيق والتقييم على أنها "ليست حالة". في مرحلة المراجعة الأولية، يحدد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) ما إذا كانت المسألة المبلغ عنها تشكل وجود دعوى ظاهرة الوجهة بارتكاب إساءة. إذا لم يحدث ذلك، يعلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المسألة بمذكرة إغلاق القضية، وإذا لزم الأمر، يرسل إحالة إلى المكتب المناسب لمعالجة المشكلة. إذا حدث ذلك، يفتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تحقيقاً يجري خلاله متابعة جميع سبل التحقيق وجمع الأدلة المتاحة مثل الشهادات، أو الوثائق، أو الرقمية، أو غير ذلك. إذا قرر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، أثناء التحقيق، أن دعوى ظاهرة الوجهة بارتكاب إساءة لم يعد من الممكن استمرارها، أو أن الأمر لم يعد يستدعي التحقيق، يجوز له إغلاق الأمر بمذكرة إغلاق الحالة وإبلاغ صاحب الشكاوى و/أو الضحايا بنتيجة التحقيق. وفي نهاية عملية التحقيق الكاملة، يُبلغ كل من صاحب الشكاوى/الضحية وموضوع التحقيق بنتيجة التحقيق. وفي الحالات التي لا تتطوي على انتقام، إذا ثبتت صحتها، تحال المسألة إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق تقرير تحقيق، أو، يحتفظ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتقرير إغلاق التحقيق في حالة عدم إثباته. بالنسبة إلى الحالات التي تتطوي على انتقام، سواء كانت الادعاءات مدعومة بأدلة أم لا، يُعد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق منتجات أعمال التحقيق ويقدمها إلى مكتب الأخلاقيات. عندما يغلق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) حالة ما، يمكنه أيضاً، إذا لزم الأمر، إرسال إحالة إلى وحدة الأعمال المناسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة لمعالجة المشكلة/اتخاذ المزيد من الإجراءات. يحتفظ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بالحق في إعادة فتح الحالة في حالة تلقي معلومات جديدة حول الادعاء (الادعاءات) وتبرير إعادة فتح المسألة.

a. الحالات المرحلة من عام 2023 والأعوام السابقة

71. في بداية عام 2024، نقل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أكثر من 314 حالة مفتوحة من السنوات السابقة. ومن بين هذه الحالات، كانت 250 حالة (80 في المائة) في مرحلة المراجعة الأولية و64 حالة (20 في المائة) قيد التحقيق الكامل. التعاريف والتقارير المنسقة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، من بين القضايا المفتوحة البالغ عددها 314 قضية في بداية عام 2024، و164 (52 في المائة) ادعاءً أولياً⁽¹⁶⁾ بالاحتيال والمخالفات المالية؛ و58 (18 في المائة) ادعاءً أولياً بسوء السلوك الجنسي (الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو سوء السلوك الجنسي أو التحرش الجنسي)، و56 (18 في المائة) ادعاءً أولياً بسوء سلوك محظور (إساءة استخدام السلطة أو التمييز أو التحرش في مكان العمل)؛ و35 (11 في المائة) ادعاءً أولياً بسوء سلوك/مخالفات أخرى (مثل

(16) يمكن لحالة واحدة مُسجلة لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أن تحتوي على ادعاءات متعددة. يصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) إحصاءات بناءً على الادعاء الأساسي المدرج لكل حالة.

إساءة استخدام الامتيازات والحصانات، والمحاباة، والمحسوبية، والإفصاح غير المصرح به، والممارسات غير الأخلاقية؛ وحالة واحدة (أقل من 1 في المائة) تتعلق بالانتقام. ابتداءً من 1 يناير 2024، وبالإشارة إلى الفئات المنسقة، كانت الحالات الـ 314 المُرَّحلة في مراحل مختلفة من عملية التحقيق:⁽¹⁷⁾

(a) ومن بين 164 حالة احتيال ومخالفات مالية، كانت 130 حالة قيد المراجعة الأولية و34 حالة قيد التحقيق الكامل؛

(b) ومن بين حالات سوء السلوك الجنسي الـ 58، كانت 48 حالة قيد المراجعة الأولية و10 حالات قيد التحقيق الكامل؛

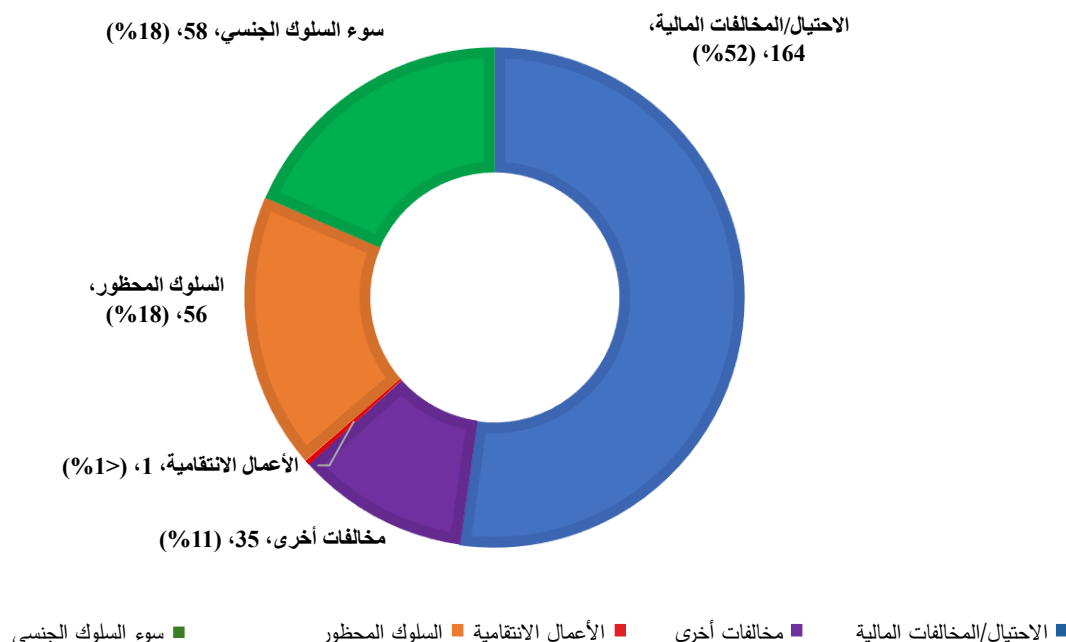
(c) ومن بين حالات السلوك المحظور الـ 56، كانت 44 حالة قيد المراجعة الأولية و12 حالة قيد التحقيق الكامل؛

(d) ومن بين حالات سوء السلوك/المخالفات الـ 35 الأخرى، كانت 28 حالة قيد المراجعة الأولية و7 حالات قيد التحقيق الكامل؛

(e) وكانت الحالة الانتقامية الوحيدة قيد التحقيق الكامل.

72. ويبين الشكل 5 تبويب الحالات التي جرى ترحيلها من عام 2023 والسنوات السابقة باستخدام الفئات المنسقة المذكورة أعلاه.

الشكل 5. تحليل 314 حالة مُرَّحلة من عام 2023 والسنوات السابقة



(17) مع تقدم الحالات الـ 314 في عام 2024، ربما تغيرت بعض ادعاءاتهم الأولية (التصنيف الذي جرى تسجيل القضية بموجبه).

b. القضايا الواردة في عام 2024

73. إضافة إلى 314 حالة مرحلة، سجل مكتب خدمات التدقيق والتحقق 366 مسألة جديدة في عام 2024. ومن بين هذه المسائل الجديدة البالغ عددها 366، تم تسجيل 232 حالة على أنها حالات ليست واضحة بعد الفحص الأولي والفرز. وتم فتح الـ 134 المتبقية كحالات جديدة. انخفض عدد الحالات الجديدة في عام 2024، مقارنةً بأرقام عام 2023 (167) وعام 2022 (166) ولكنه يمثل زيادة كبيرة عن مستويات الحالات الجديدة في عام 2021 (118) وعام 2020 (116) وعام 2019 (112).

74. ومن بين الحالات الجديدة الـ 134 المفتوحة، كانت 73 حالة (55 في المائة) تتعلق بمواضيع داخلية:

(a) وتورط في هذه الحالات الـ 73 موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان (64 حالة، 88 في المائة)؛ ومتعاقدو الخدمات (ست حالات، 8 في المائة)؛ وحالتان لم يُعرف فيهما الوضع التعاقدى لموظفي الصندوق (حالتان، 3 في المائة)؛ ومتطوع من الأمم المتحدة (حالة واحدة، 1 في المائة).

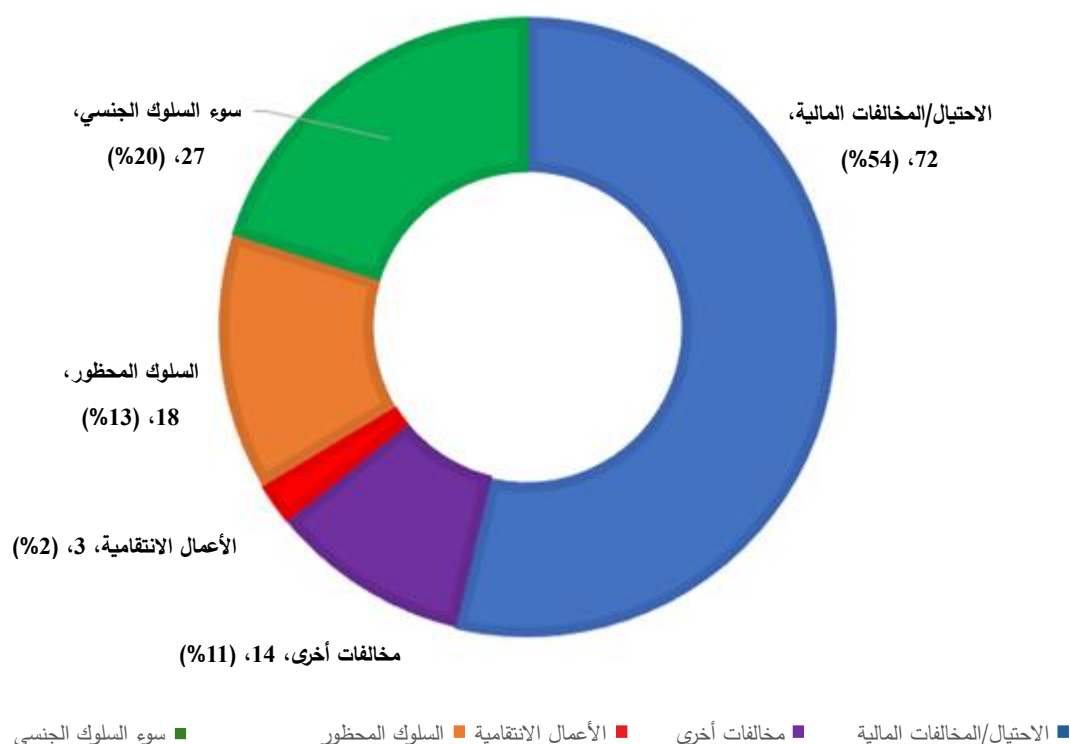
75. وتتعلق 51 حالة جديدة (38 في المائة) بادعاءات ضد أشخاص أو كيانات خارجية:

(a) وتورط في هذه الحالات الـ 51 شركاء منفذون وموظفونهم (34 حالة، 66 في المائة)؛ وموردون (8 حالات، 16 في المائة)؛ وخبراء استشاريون حاليون وسابقون (5 حالات، 10 في المائة)؛ وموظفون سابقون في صندوق الأمم المتحدة للسكان (4 حالات، 8 في المائة).

76. وتتعلق 10 من الحالات الجديدة (7 في المائة) بموضوع لا يُعرف ما إذا كان الموضوع داخليًا أو خارجيًا بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. يظل هذا المستوى من الموضوعات غير المعروفة كما هو في عام 2023 (10 حالات) ولكنه يمثل زيادة مقارنة بالأعوام السابقة، والتي تنجم جزئيًا عن تركيز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAS) ابتداءً من عام 2023 على حالات تحويل المنتج/السلع. في حالات تحويل المنتج/السلع، لا يكون موضوع الادعاء واضحًا دائمًا.

77. وبشكل عام، تتعلق 15 حالة (11 في المائة) من الحالات الجديدة الـ 134 بمسؤولين كبار حاليين وسابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان برتبة ف-5 وما فوقها (انظر الشكل 6 أدناه).

الشكل 6. تحليل 134 حالة تم تلقيها عام 2024



الجدول 5. فئة القضايا الواردة، حسب العام

القضايا الواردة، حسب الفئة للفترة 2019-2024						
2024	2023	2022	2021	2020	2019	فئة الادعاء
72	78	64	45	61	62	الاختيال والمخالفات المالية
18	30	41	26	17	20	السلوك المحظور
27	37	26	20	23	19	سلوك الجنسي
3	1	8	3	1	1	الأعمال الانتقامية
14	21	27	24	14	10	مخالفات أخرى
134	167	166	118	116	112	الإجمالي

78. وإضافة إلى الحالات الـ 134 المذكورة أعلاه التي تم تسجيلها في عام 2024، فتح مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAI) 232 حالة غير متشابهة شملت تقارير عن مخالفات لا تندرج ضمن صلاحية المكتب، أو شكاوى من المقرر أن تعالجها وحدات أو أقسام أخرى أو طلبات مشورة من وحدات أو أقسام أخرى، وتطلب كل منها مزيداً من المراجعة واتخاذ إجراءات.⁽¹⁸⁾ ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 3 في المائة، مقارنة بعام

(18) في عام 2024، أرسل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAI) تسع إحالات/مذكرات استشارية تتعلق بتسع من هذه الحالات غير المتشابهة إلى مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان أو إلى وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، حيث يكون ذلك

2023 (238 حالة غير متشابهة)، ويعزى ذلك إلى جهود مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لتجميع الحالات غير المتشابهة ذات الطبيعة المتشابهة (مثل طلبات العمل المرسلة بالخطأ إلى الخط الساخن لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)) التي لا تعتبر مشاكل تتطلب التقييم والتحقيق؛ وزيادة بنسبة 44 في المائة، مقارنة بعام 2022 (161 حالة غير متشابهة)، وزيادة بنسبة 111 في المائة، مقارنة بعام 2021 (110 حالات غير متشابهة)، وزيادة بنسبة 383 في المائة، مقارنة بعام 2020 (48 حالة غير متشابهة)، وزيادة بنسبة 563 في المائة، مقارنة بعام 2019 (35 حالة غير متشابهة). يمكن أن تُعزى الزيادة في الحالات غير الواضحة إلى فريق استقبال أفضل تنظيمًا وأكثر ملائمة للموارد بسبب الزيادات في عدد الموظفين من المرحلة الأولية لإعادة هيكلة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عام 2022. يطبق الفريق الاستقبال عملية قبول أكثر صرامة لفحص الشكاوى بدقة، لتحديد ما إذا كانت تقع ضمن ولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، قبل فتح الحالة.

c. قيد الحالة في المقر وحسب المنطقة

79. ويبين الجدول 6 أدناه توزيع الحالات المفتوحة في عام 2024، مقارنة بالأعوام 2023 و2022 و2021، في المقر الرئيسي وحسب المنطقة.

الجدول 6. عدد القضايا الواردة التي جرى تناولها سنويًا، في المقر الرئيسي وحسب المنطقة، للسنوات من 2021 حتى 2024

مقر/منطقة صندوق الأمم المتحدة للسكان	2021		2022		2023		2024	
	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي
المقر	4	3	5	3	8	5	15	11
الدول العربية	31	26	33	20	27	16	20	15
آسيا والمحيط الهادئ	14	12	42	25	48	29	23	17
شرق وجنوب إفريقيا	37	32	31	19	43	26	29	22
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	4	3	12	7	12	7	7	5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5	4	13	8	9	5	9	7
غرب ووسط إفريقيا	23	20	30	18	20	12	31	23
الإجمالي	118	100	166	100	167	100	134	100

d. إجمالي عدد الحالات وإغلاق الحالة في عام 2024

80. في عام 2024، بلغ إجمالي عدد الحالات لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) 448 حالة (314 حالة مُرحلة من عام 2023 والسنوات السابقة و134 حالة جديدة)، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 6 في المائة مقارنة بعام 2023 (474 حالة)؛ وزيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بعام 2022 (404 حالات)؛ وزيادة بنسبة 32 في المائة مقارنة بعام 2021 (339 حالة). وتم إغلاق مائة وخمس وستين (165) حالة من أصل 448 حالة بحلول نهاية عام 2024 (انظر الجدول 7 والشكلين 7 و8 أدناه).

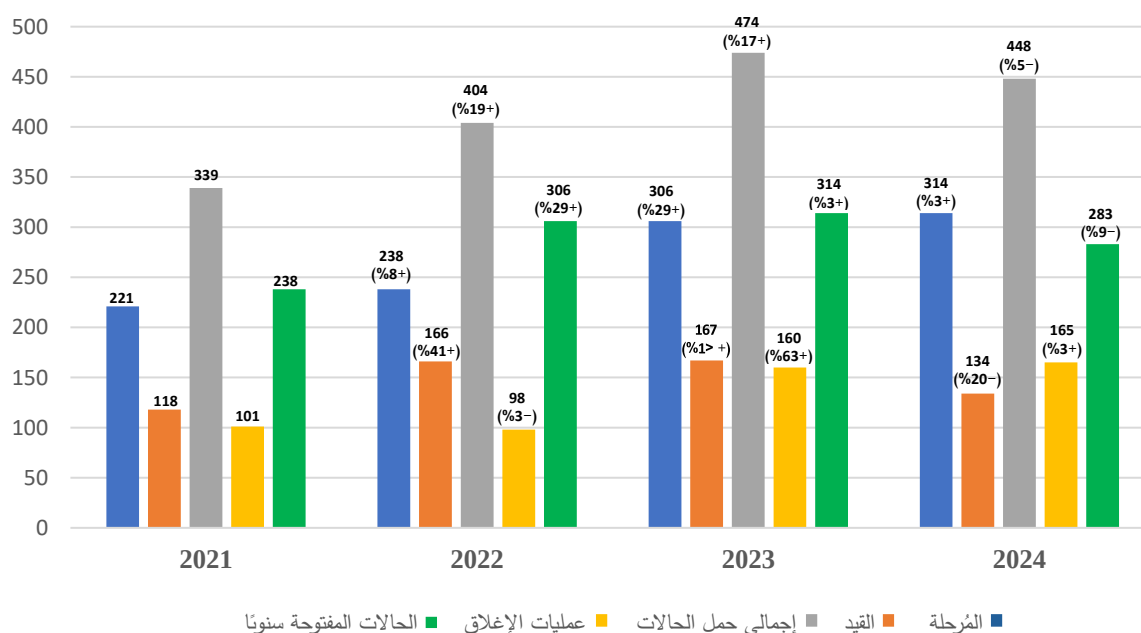
مناسبًا. حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، أقر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق باستلام الحالات غير الواضحة وأبلغ صاحب الشكاوى، إذا أمكن الاتصال به، بالقيود القضائية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق.

81. ومن بين الحالات الـ 165 التي أُغلقت في نهاية عام 2024، كانت 133 حالة (81 في المائة) من الحالات المتراكمة (التي يُنظر إليها على أنها حالات وردت إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قبل عام 2024). ومن بين 133 حالة، في عام 2017، تم تسجيل حالة واحدة (أقل من 1 في المائة من إجمالي الحالات المغلقة)؛ وفي عام 2018، تم تسجيل تسع حالات (5 في المائة)؛ وفي عام 2019، تم تسجيل 21 حالة (13 في المائة)؛ و14 حالة (9 في المائة) في عام 2020؛ و15 حالة (9 في المائة) في عام 2021؛ و26 حالة (16 في المائة) في عام 2022؛ و47 حالة (28 في المائة) في عام 2023. جرى استلام اثنتين وثلاثين حالة (19 في المائة) من أصل 165 حالة جرى إغلاقها في عام 2024 في نفس عام الإغلاق (2024). ويعكس ارتفاع عدد الحالات المغلقة في عام 2023 و2024، جهود مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وإستراتيجيته في معالجة الحالات الواردة ذات الأولوية العالية لمنع تراكم الحالات في المستقبل مع معالجة الحالات المفتوحة المرحلة من السنوات السابقة في الوقت نفسه.

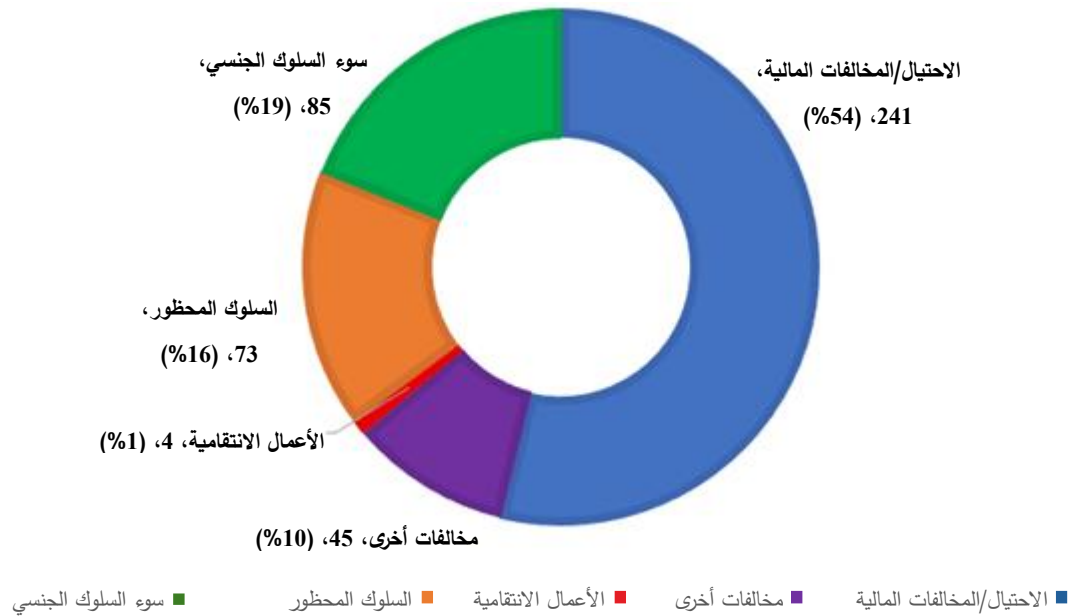
الجدول 7. تحليل الحالات التي جرى تناولها في عام 2024

حالة الحالات	عدد الحالات
المرحلة، اعتبارًا من 1 يناير 2024	314
مقيدة خلال العام	134
المعاد فتحها من العام السابق	0
إجمالي الحالات خلال العام	448
المغلقة خلال عام 2024	165
إجمالي الحالات المغلقة بحلول 31 ديسمبر عام 2024	165
الحالات القائمة، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024	283

الشكل 7. القضايا الواردة السنوية، والمرحلة، وإجمالي عدد الحالات، وحالات الإغلاق، والحالات المفتوحة



الشكل 8. عدد الحالات في نهاية عام 2024 (448 حالة)



82. بشكل عام، وكما هو مذكور أعلاه، جرى الانتهاء من 165 قضية بحلول نهاية عام 2024. وتمثل هذه الحالات الـ 165 زيادة بنسبة 3 في المائة عن الحالات التي تم إغلاقها في عام 2023 (160 حالة)، وزيادة بنسبة 68 في المائة عن عام 2022 (98 حالة)، وزيادة بنسبة 63 في المائة عن عام 2021 (101 حالة)، وزيادة بنسبة 120 في المائة عن عام 2020 (75 حالة)، وزيادة بنسبة 371 في المائة عن عام 2019 (35 حالة).

(a) ومن بين الحالات الـ 165 المغلقة، كانت 151 حالة (92 في المائة) تتعلق بتحقيقات داخلية أو خارجية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) أي التحقيقات التي يقودها المكتب، و 14 حالة (8 في المائة) تتعلق بتحقيقات طرف خارجي وهي الحالات التي استعرضها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) في ملف التحقيق لاحتمال تأييده. وأجرى شركاء منفذون تابعون لصندوق الأمم المتحدة للسكان معظم هذه التحقيقات التابعة لأطراف ثالثة (12 حالة)، وشملت وحدات التحقيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة (حالة واحدة) وعمليات المراجعة الخاصة (حالة واحدة) ما تبقى من هذه التحقيقات.

(b) ومن بين الحالات الـ 165، تم إغلاق 129 حالة (78 في المائة) من خلال مذكرات إغلاق الحالة بعد المراجعة الأولية أو قبل الانتهاء من التحقيق الكامل.⁽¹⁹⁾ وشملت هذه الحالات الـ 129 أيضًا 11 تحقيقًا (7 في المائة) من تحقيقات الطرف الثالث التي أجراها شركاء منفذون لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي أغلقها مكتب

(19) بالنسبة إلى الحالات التي تم إغلاقها بموجب مذكرة إغلاق الحالة، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) بجمع الأدلة وقرر أن: (أ) الأمر لا يقع ضمن ولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS)؛ أو (ب) لا توجد مؤشرات معقولة على احتمال حدوث مخالفات؛ أو (ج) لا توجد معلومات محددة تبرر وتشكل الأساس لإجراء تحقيق رسمي؛ أو (د) السلوك موضع الشكوى لم يصل إلى الحد الأدنى أو يستوفي التعريف المنصوص عليه في السياسة؛ أو (هـ) لم يكن التحقيق هو الإجراء الأنسب بخلاف ذلك؛ أو (و) ينطبق واحد أو أكثر من معايير إغلاق الحالة الموسعة المنصوص عليها في خطة عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS) لعام 2023 و2024.

خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) قبل إجراء تحقيق كامل ودون موافقة رسمية من المكتب. ومن بين هذه الحالات الـ 11، أثبتت الأطراف الثالثة الادعاءات الأساسية في سبع من هذه الحالات (4 في المائة)؛ ولم يتم إثبات الادعاءات في أربع حالات (2 في المائة) (انظر الشكلين 9 و10 أدناه).

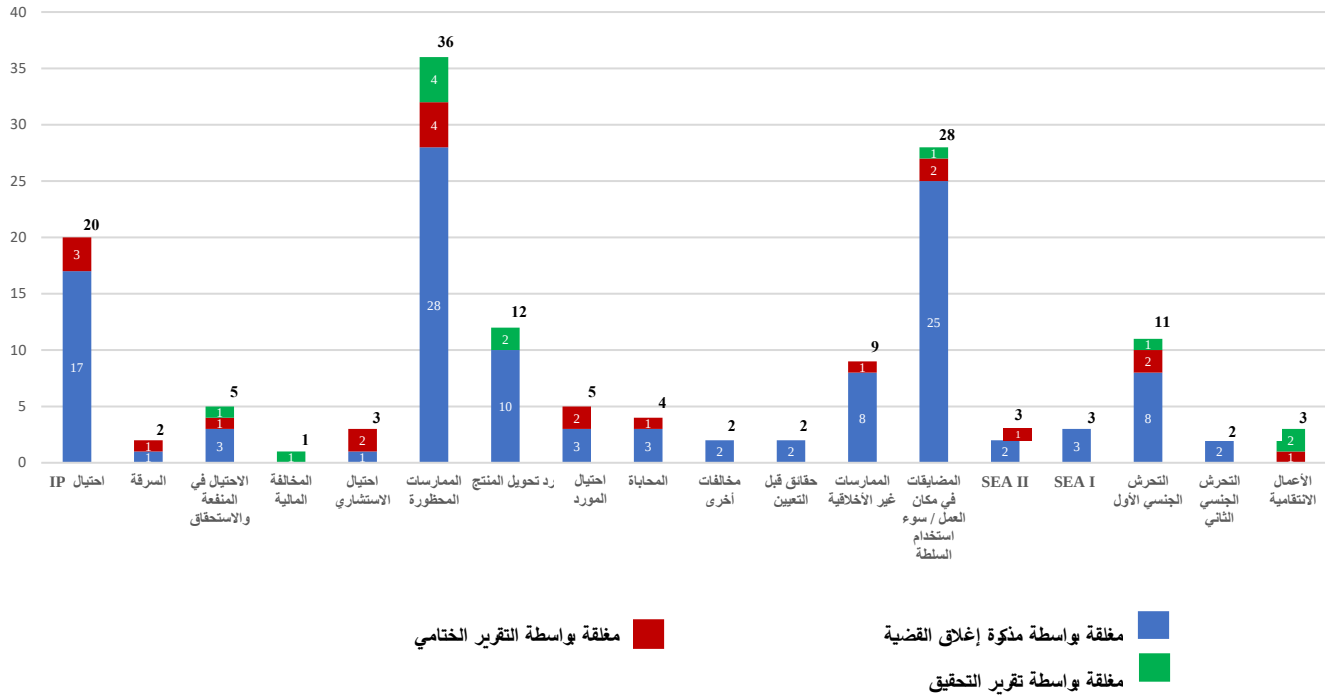
(c) تم إغلاق ست وثلاثين حالة (22 في المائة) عن طريق تقرير التحقيق أو تقرير إغلاق التحقيق بعد إجراء تحقيق كامل، أي بعد إخطار الشخص المعني، وإجراء مقابلات مع جميع الشهود ذوي الصلة، واستعراض جميع الأدلة ذات الصلة (انظر الشكلين 9 و10).

(d) ومن بين الحالات الـ 36 التي أُغلقت بعد إجراء تحقيق كامل، كانت 33 منها تتعلق بتحقيقات أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). واحد وعشرون (21) من هذه التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) كانت تحتوي على ادعاء واحد موثق على الأقل. ويمثل هذا 13 في المائة من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها و64 في المائة من التحقيقات الكاملة التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). ولم يتم إثبات صحة اثني عشر من التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). ويمثل هذا 7 في المائة من إجمالي الحالات التي تم إغلاقها و36 في المائة من التحقيقات الكاملة التي أجراها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). وقد وافق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) على ثلاثة ملفات تحقيقات أجراها طرف خارجي (تم إغلاق 2 في المائة من إجمالي الحالات) بعد فتح تحقيق كامل. وقد أجرى شريك منفذ تابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان هذه التحقيقات التابعة لطرف ثالث (حالة واحدة)، ووحدة تحقيقات أخرى تابعة للأمم المتحدة (حالة واحدة)، وإقرار مراجعة حسابات خاصة مشتركة (حالة واحدة) (انظر الشكل 10 أدناه).

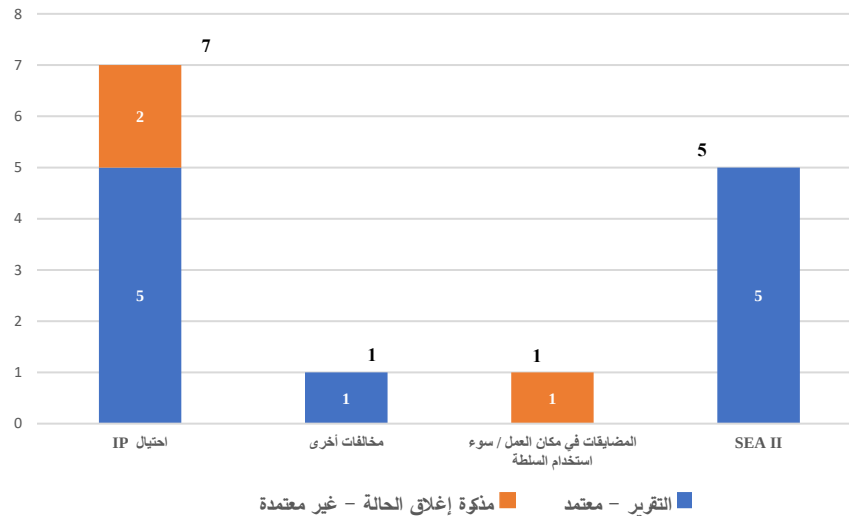
(e) وكانت ثلاثون (18 في المائة) من الحالات الـ 165 التي تم البت فيها تتعلق بكبار المسؤولين الحاليين أو السابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان برتبة ف-5 أو أعلى. تم إغلاق اثنتين وعشرين حالة (13 في المائة من إجمالي الحالات المغلقة) من هذه الحالات المغلقة بمذكرة إغلاق قبل إجراء تحقيق كامل؛ وتم إثبات صحة خمس حالات (3 في المائة) بعد إجراء تحقيق كامل تحت إشراف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)؛ وتضمنت قضية واحدة ادعاءات مثبتة من قبل وكالة تحقيق أخرى تابعة للأمم المتحدة، أقرها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) (أقل من 1 في المائة)؛ وقضيتان (1 في المائة) لم يتم إثباتهما بعد إجراء تحقيق كامل تحت إشراف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS).

(f) في عام 2024، أرسل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ثماني إحالات/مذكرات استشارية ذات صلة بحالات تتعلق بتسع حالات إلى مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان المختصة أو غيرها من منظمات الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء.

الشكل 9. تحليل الحالات التي تولاهها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، والتي تم إغلاقها في عام 2024 (151 حالة)، حسب الفئة والنتيجة



الشكل 10. تحليل التحقيقات التي أجريت من طرف خارجي، والتي استعرضها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024 (14 حالة)، حسب الفئة والنتيجة



83. من بين الحالات الـ 36 التي تم إغلاقها بعد إجراء تحقيق كامل في عام 2024، تم إثبات 21 حالة كلياً أو جزئياً وتم اعتماد ثلاثة ملفات تحقيقات بواسطة طرف خارجي بعد تحقيق كامل (انظر الشكلين 9 و10 والجدول 8 والتفاصيل في المرفق 4). بالنسبة إلى تحقيقات الأعمال الانتقامية، يغلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الحالة بتقديم منتج عمل مناسب إلى مكتب الأخلاقيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات، بصرف النظر عما إذا كانت الادعاءات موثقة أم غير موثقة. وفي جميع الحالات الأخرى، إذا أدى التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات مراجعة

الحسابات والتحقيق (OAIS) إلى ادعاء واحد موثق على الأقل، يقوم المكتب بإغلاق الحالة عن طريق تقديم تقرير تحقيق إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ المزيد من الإجراءات. إذا لم يتم إثبات أي ادعاءات، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بإغلاق الحالة بتقرير إغلاق (انظر الشككين 9 والجدول 8).

84. فيما يتعلق بالتحقيقات التي يقودها طرف خارجي، يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بمراجعة ملف التحقيق لاحتمال المصادقة عليه. عادةً، يتم إغلاق تحقيقات الطرف الخارجي بمذكرة إغلاق الحالة حيث يمكن المصادقة عليها دون الحاجة إلى أي تحقيق/إجراء إضافي أو عندما لا يتمكن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) من المصادقة ولكن هناك أسباب مقنعة لعدم فتح تحقيق كامل. يفتح مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) تحقيقاً كاملاً لملفات الطرف الخارجي عندما تكون هناك حاجة إلى إجراء متابعة، مثل اضطرار مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أو الطرف الخارجي إلى تنفيذ المزيد من إجراءات التحقيق أو عندما يُرى أنه يجب إحالة الأمر إلى الوحدة القانونية أو لجنة مراجعة الشركاء المنفذين (انظر الشكل 10 والجدول 8).

85. من بين الحالات الـ 24 الموثقة وملفات تحقيقات الأطراف الخارجية المعتمدة، تم تقسيم الادعاءات الرئيسية على النحو التالي:

- (a) وتتعلق معظم الحالات (15 حالة، 62 في المائة) بالاحتتيال والمخالفات المالية، مقسمة إلى خمس حالات احتيال من الشركاء المنفذين (21 في المائة)؛ وأربع حالات احتيال من الممارسات المحظورة (17 في المائة)، وحالتين من الاستشاريين (8 في المائة) وحالتين من الموردين (8 في المائة)، وحالة واحدة من كل من الفوائد والاستحقاقات (4 في المائة)، والسرقة (4 في المائة)؛
- (b) سوء السلوك الجنسي (ثلاث حالات، تمثل 13 في المائة) منها حالتا تحرش جنسي (8 في المائة) وحالة واحدة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (4 في المائة)؛
- (c) سلوك محظور (ثلاث حالات، ما يمثل 13 في المائة)، تشمل ثلاث حالات تحرش/إساءة استخدام السلطة في مكان العمل،
- (d) مخالفات أخرى (حالتان، ما يمثل 8 في المائة) مكونة من حالة واحدة من المحسوبية (4 في المائة) وحالة واحدة من الممارسات غير الأخلاقية (4 في المائة)؛
- (e) حالات الانتقام (حالة واحدة، تمثل 4 في المائة)،

86. ومن بين الحالات المتعلقة بمسائل مالية، والتي تم إغلاقها بعد إجراء تحقيق كامل، كان لسبع حالات آثار مالية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي كل حالة، تمكن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) من تحديد الخسارة المقدرة. بلغت القيمة الإجمالية للحالات المثبتة التي تنطوي على خسارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال ممارسات احتيالية أو مخالفات مالية، بقيمة 2,613,691 دولاراً (انظر المرفق 4).⁽²⁰⁾ وتسعى الإدارة إلى اتباع كافة السبل لتعويض الخسائر.

(20) يلاحظ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أنه من إجمالي الخسارة البالغة 2,613,691 دولاراً أمريكياً، توجد حالة رئيسية واحدة تمثل خسارة قدرها 2,271,466 دولاراً أمريكياً (أي 87% من إجمالي الخسائر المالية في عام 2024)، على الرغم

87. في نهاية عام 2024، تم ترحيل 283 حالة إلى عام 2025. تم تصنيف هذه الحالات بشكل أساسي في الاحتيال على الشركاء المنفذين (63 حالة) (22 في المائة)؛ والممارسات المحظورة (55 حالة) (19 في المائة)؛ والتحرش في مكان العمل/إساءة استخدام السلطة (45 حالة) (16 في المائة)؛ والاستغلال والاعتداء الجنسي (38 حالة) (13 في المائة) - تم ترحيلها إلى عام 2025 (انظر المرفق 5 والشكل 11). يشكل ذلك انخفاضًا بنسبة 10 في المائة في الحالات المرحلة، مقارنة بنهاية عام 2023 (314 حالة)، وانخفاضًا بنسبة 8 في المائة مقارنة بنهاية عام 2022 (306 حالات)، وزيادة بنسبة 19 في المائة مقارنة بنهاية عام 2021 (238 حالة). ويعود الانخفاض في عدد القضايا المرحلة إلى عام 2025 مقارنة بالأعوام الأخيرة إلى الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) للتعامل مع عدد كبير من المشاكل المتراكمة التي تراكمت في السنوات الأخيرة بسبب زيادة التقارير عن سوء السلوك والشواغر السابقة في فرع التحقيقات.

88. ومن بين الحالات المعلقة البالغ عددها 283 حالة حتى نهاية عام 2024، هناك 32 حالة (11 في المائة) تتعلق بحالات ضد كبار المسؤولين الحاليين أو السابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان برتبة ف-5 وما فوقها. ومن بين الحالات الـ 283 المعلقة، كانت 206 حالات (73 في المائة) في مرحلة الاستعراض الأولي، وكانت الحالات الـ 77 المتبقية إما في مرحلة التحقيق (65 حالة) (23 في المائة) أو مرحلة كتابة التقارير (12 حالة) (4 في المائة). وفقًا للتعريف المنسقة وإعداد تقارير الصناديق والبرامج، كانت الحالات المعلقة البالغ عددها 206 حالات في مرحلة الاستعراض الأولي تتعلق بما يلي: الاحتيال/المخالفات المالية (53 في المائة)؛ سوء السلوك الجنسي (23 في المائة)؛ السلوك المحظور (14 في المائة)؛ ومخالفات أخرى (10 في المائة).

89. أغلقت الحالات التي انتهت في عام 2024 بمتوسط 27.56 شهرًا منذ استلامها وحتى إغلاقها. في حين أن الرقم قد يبدو مرتفعًا، فهو يعكس الجهود المستهدفة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) في عام 2024 للتعامل مع الحالات المتراكمة التي مضى على بعضها أكثر من خمس سنوات. وبلغ متوسط عمر مجموعة الحالات المعلقة في نهاية العام القديمة، أكثر من 18.65 شهرًا، وكانت نسبة 84 في المائة منها أعلى من هدف ستة الأشهر للحالات ذات الأولوية (أي التي تم استلامها من قبل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) قبل 1 يوليو 2024)، حيث بلغ متوسط عمرها، 21.6 شهرًا.

90. أثناء قيام المكتب بأنشطة التحقيق في عام 2024، أصدر خمسة طلبات للتنسيب/تمديد الإجازة الإدارية ضد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتمت الموافقة عليها. وأصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) أيضًا 5 إخطارات بمصادرة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصدر 30 إخطارًا بإجراء تحقيق رسمي ضد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان والبائعين والشركاء المنفذين. تجدر الإشارة إلى أن إصدار إخطارات التحقيق الرسمي يتم عمومًا في نهاية التحقيق وقبل وقت قصير من إجراء المقابلة مع موضوع الادعاءات، وليس بالضرورة عند فتح حالة تحقيق كاملة. في ختام الحالة، قد يكون من الضروري مشاركة الملاحظات أو تقديم توصيات إلى الإدارة أو الأطراف الثالثة فيما يتعلق بمشاكل الرقابة أو أفضل الممارسات أو إحالة الادعاءات إلى جهة أخرى للتحقيق فيها أو اتخاذ إجراء. في عام 2024، أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) مذكرات من هذا القبيل.

من أنه يجب الإشارة إلى أن هذه الخسائر تتعلق بممارسات احتيالية من قبل شريك منفذ سابق، والتي وقعت بين عامي 2013 و2018، ولم يتم إبلاغ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OASIS) بها إلا في عام 2022.

الجدول 8. البت في الحالات المكتملة في عام 2024

نوع الإغلاق	عدد الحالات
الجزء 1. الحالات المغلقة بعد التحقيق الكامل	
البت في تقارير التحقيق المثبتة التي أنجزها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS):	
المقدمة إلى الوحدة القانونية	20
مقدمة إلى مكتب الأخلاقيات (الأعمال الانتقامية)	1
البت في ملفات تحقيق الطرف الخارجي بقرار من مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS):	
المقدمة إلى الوحدة القانونية	3
المجموع الفرعي	24
البت في التحقيقات غير المدعومة بالأدلة من خلال تقارير إغلاق التحقيقات	
مقدمة إلى مكتب الأخلاقيات (الأعمال الانتقامية)	2
الادعاء غير المدعوم/ لم يصل السلوك إلى الحد الأدنى أو التعريف الذي تتطلبه السياسة	10
المجموع الفرعي	12
إجمالي الجزء 1	36
الجزء 2: الحالات المغلقة بعد التقييم الأولي	
ملاحظات إغلاق الحالة بعد التقييم الأولي الذي أجراه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAS)	118
لم يتم التصديق على ملفات تحقيق الطرف الخارجي وإغلاقها بمذكرة إغلاق	11
إجمالي الجزء 2	129
إجمالي الحالات المغلقة في عام 2024	165
الإحالات/المذكرات الاستشارية إلى الإدارات الداخلية/الخارجية الأخرى	*17
* تضمنت تسع من هذه الإحالات/المذكرات الاستشارية حالات غير ذات صلة، وتضمنت بعض إحالات حالات متعددة في إحالة/مذكرة واحدة	

91. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت حالة تقارير التحقيق الـ 21 وثلاثة ملفات تحقيق معتمدة من طرف خارجي تم تقديمها إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) أو لجنة استعراض الموردين (VRC) في عام 2024. على النحو التالي (انظر الجدول 8 والمرفق 4 للحصول على التفاصيل):

(a) وأُحيلت سبع حالات تتعلق بشركاء منفذين إلى لجنة استعراض الشركاء المنفذين لاتخاذ قرار بشأنها. تم التحقق من صحة ست حالات منها، في حين تم إحالة واحدة، وهي تحقيق تم إجراؤه بواسطة طرف خارجي، إلى الوحدة القانونية على الرغم من أن الادعاءات الأساسية لم تكن مثبتة، وذلك بسبب وجود ثغرات تم تحديدها في منهجية التحقيق التي اتبعتها الشريك المنفذ.

(i) في حالة واحدة، لاحظت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) أن إدارة الشريك المنفذ قد أكملت بالفعل الإجراءات استجابةً لمراجعة حسابات خاصة من طرف خارجي، ما ترتب عليه قبول وثائق إضافية لتسوية الخسارة المالية المحددة. قررت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) وضع مذكرة تلخص الحالة في سجلات الشريك المنفذ،

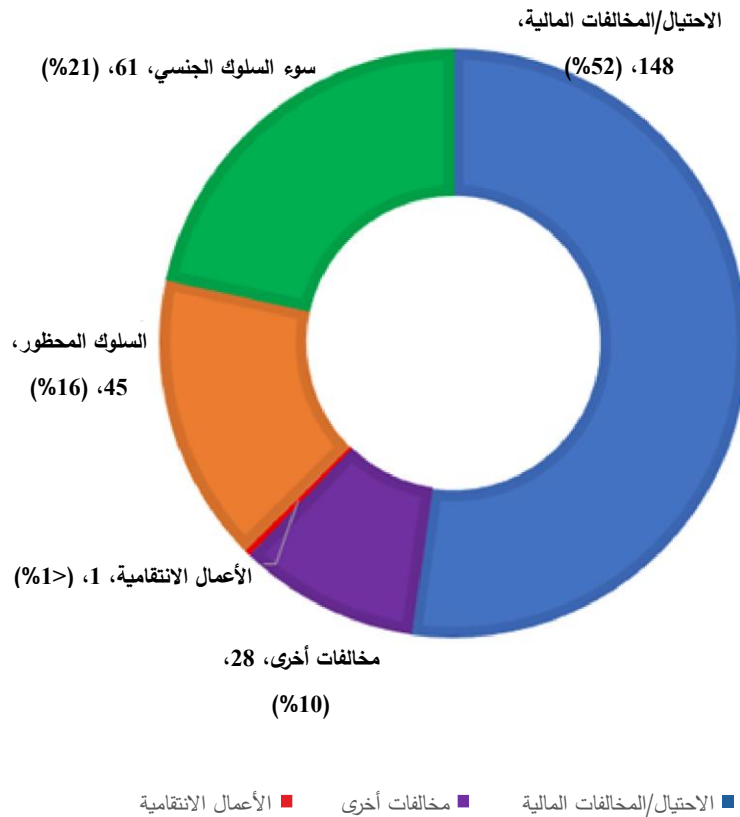
(ii) في حالة واحدة، قررت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) حظر الشريك المنفذ من الإفراج المشروط والإشارة إلى الحالة على بوابة شركاء الأمم المتحدة،

(iii) في حالة واحدة لم يتم فيها إثبات الادعاءات، أصدرت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) رسالة تأنيب إلى الشريك المنفذ تذكره بالتزاماته التعاقدية فيما يتعلق بالتحقيقات التي يتعين إجراؤها،

- (iv) في حالة واحدة، أرسلت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) رسالة تأنيبية إلى الشريك المنفذ تذكره بالتزاماته التعاقدية وتطالبه بخطة عمل لمعالجة القصور. أقرّ الشريك المنفذ بوجود قصور من جانبه، وأفاد بأنه قد أنهى خدمة الموظف المعني من طرفه،
- (v) وفي حالة واحدة، طلبت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) من الشريك المنفذ اتخاذ إجراءات تصحيحية. وأخبر الشريك المنفذ لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) أنه قد أنهى خدمة الموظف المعني،
- (vi) وفي حالة واحدة، أرسلت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) رسالة إلى الشريك المنفذ ومنظمته الأم تطلب فيها استرداد مبلغ بقيمة 2,271,466 دولارًا أمريكيًا. وقرر صندوق الأمم المتحدة للسكان الإشارة إلى الحالة على بوابة شركاء الأمم المتحدة،
- (vii) وفي حالة واحدة، قررت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) حظر الشريك المنفذ من الإفراج المشروط والإشارة إلى الحالة على بوابة شركاء الأمم المتحدة. طلبت لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC) من منسق اللجنة الاستشارية لوحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدولة لإدراج اسم الشخص المعني في قاعدة بيانات سوء السلوك الجنسي للمنظمات غير الحكومية.
- (b) وجرى اتخاذ إجراءات تأديبية في ثلاث حالات تتعلق بموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان:
- (i) في حالة واحدة، تم إنهاء عقد مقاول خدمة صندوق الأمم المتحدة للسكان،
- (ii) وفي حالة واحدة، تمت معاقبة الموظف بفقدان درجة وظيفية واحدة وتأجيل استحقاق العلاوة على الراتب لمدة عام،
- (iii) وفي حالة واحدة، لم يتم تجديد عقد أحد مستشاري صندوق الأمم المتحدة للسكان بعد انتهاء مدته.
- (c) وكانت ثماني عشرة حالة تتعلق بموظفين سابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو موظفين لم يتم تجديد عقودهم، أو موظفين استقالوا أو أنهوا الخدمة بطريقة أخرى قبل صدور تقارير التحقيق أو خلال المرحلة التأديبية:
- (i) في ثلاث حالات تتعلق بمقاولين أفراد سابقين ومستشار سابق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم إدراج ملاحظة في ملفاتهم الشخصية لمنع إعادة توظيفهم،
- (ii) وفي حالة واحدة، استقال مسؤول رفيع في صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل انتهاء عملية الإجراءات التأديبية. تم إرفاق ملاحظة في ملف ذلك المسؤول الرفيع لمنع إعادة توظيفه. تم استرداد مبلغ قدره 125,062 دولارًا أمريكيًا من المسؤول الرفيع، فيما لا تزال الجهود جارية لاسترداد المبلغ المتبقي من الخسائر،
- (iii) في إحدى الحالات التي أُحيلت إلى مكتب الأخلاقيات، أنهى مسؤول رفيع في صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمته قبل انتهاء عملية الإجراءات التأديبية. تم إرفاق ملاحظة في ملف ذلك المسؤول الرفيع لمنع إعادة توظيفه،
- (iv) وفي حالة واحدة، انقطع مسؤول رفيع في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الخدمة قبل انتهاء عملية الإجراءات،

- (v) وفي حالة واحدة، استقال شخص في أثناء إجراء التحقيق. تم إدراج اسم الموظف في قاعدة بيانات الأمم المتحدة المشتركة "ClearCheck"، وتم وضع ملاحظة في ملفه الشخصي لمنع إعادة توظيفه؛
- (vi) وفي حالة واحدة، تم إدراج اسم مستشار تابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في قاعدة بيانات ClearCheck، وتم وضع ملاحظة في ملفه الشخصي لمنع إعادة توظيفه.
- (d) تمت إحالة حالتين إلى لجنة استعراض الموردين (VRC) لدراستهما. لا تزال الحالتان قيد المراجعة من قبل لجنة استعراض الموردين (VRC)،
- (e) وفي حالة واحدة، لم تستوفِ الدلائل التي أثبتتها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) معايير الاستدلال لتحديد سوء السلوك على النحو الذي تقتضيه المحاكم الإدارية للأمم المتحدة؛
- (f) وكانت ثلاث حالات تتعلق بموظفين في صندوق الأمم المتحدة للسكان قيد النظر لاتخاذ قرار أو إجراء تنظيمي أو تأديبي مناسب.

الشكل 11. تحليل الحالات المفتوحة (283)، اعتبارًا من نهاية العام، والتي سيجري ترحيلها إلى عام 2025



IX. الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2024

92. يجوز لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) وفقًا لميثاقه، أن يقدم خدمات استشارية لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى الحد الذي لا يتعرض فيه استقلاله وموضوعيته للخطر. وتستند الخدمات

الاستشارية المقدمة إلى معرفتها بالحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، والدروس المستفادة من عمليات تدقيق الحسابات والتحقيقات التي أجريت. وعند تقديم هذه الخدمات، لا يشارك مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عملية اتخاذ القرار أو يحدد الإجراءات التي ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذها.

93. وفي عام 2024، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات الأعمال المتنوعة، حيث تم تقديم الخدمات الاستشارية التالية خلال العام

(a) *مراجعة اتفاقيات التمويل*. قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بمراجعة وتقديم مدخلات لـ 13 اتفاقية في عام 2024. وتشمل اتفاقيات التمويل (تسع اتفاقيات)، ومذكرات تفاهم مع منظمات أخرى (اثنتان)، واتفاقيات طويلة الأجل أو اتفاقيات خدمة رئيسية مع الموردين (اثنتان)،

(b) *السياسات والأنشطة الأخرى*. ولتحسين عمليات إدارة المخاطر في المنظمة، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) الاضطلاع بدوره المراقب في لجنة السياسات وقدم مدخلات في استعراض 14 سياسة وإجراء. إضافة إلى ذلك، كجزء من خريطة طريق إدارة البيانات والتحليلات، أجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) مراجعة لسياسات وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان باستخدام التعلم الآلي وخوارزميات أخرى لاختبار بعض الافتراضات، بما في ذلك قدرة الموظفين والمكاتب على الامتثال للسياسات. وشملت عملية المراجعة تحليل 308 وثائق (سياسات وإجراءات ومذكرات توجيهية واتفاقيات) من أصل 480 وثيقة في دليل سياسات وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع إبلاغ اللجنة التنفيذية بالنتائج،

(c) *الدعم للإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان*. وإضافة إلى تقديم المشورة المخصصة إلى الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان عند الطلب، واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مشاركته، بصفة مراقب، في مختلف اللجان، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، ومجلس مشروع تخطيط موارد المؤسسة، ومجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللجنة التوجيهية للشؤون الإنسانية، ولجنة رصد الامتثال للرقابة، ولجنة السياسات،

(d) *الدعم العام لموظفي وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان*. تضمن ذلك الطلبات المخصصة للحصول على معلومات من مختلف وحدات الأعمال والاستجابات لطلبات المساعدة الواردة من خلال مكتب الخدمات المتكاملة المؤسسي، وتوفير بيانات شهرية لإدراجها في لوحات المعلومات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(e) *تقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان من قبل أطراف خارجية والمشاركة في زيارات الجهات المانحة*. في عام 2024، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) تقديم مدخلات في المراجعات أو التقييمات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة (JIU) وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك بعثات المانحين الأخيرة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان التي أوفدتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومكتب الشؤون الخارجية ورابطة الدول المستقلة والتنمية في المملكة المتحدة. كما دعم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) مراجعة أجرتها شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) التي بدأت في عام 2024.

(f) *الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي*. وواصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تقديم الدعم التدريبي للإدارة وشارك في استعراض البنود المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في اتفاقيات الجهات المانحة. وفي هذا الصدد، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بإجراء ما يلي: (1) تقديم الخدمات الاستشارية إلى العديد من المكاتب الإقليمية والقطرية ووحدات العمل، والمشاركة في العروض والاجتماعات مع وحدات العمل التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (مثل مكتب تمثيل الصندوق في بلدان الشمال الأوروبي) والجهات المانحة (مثل، فريق التحقيقات في سوء السلوك الجنسي في مكتب الشؤون الخارجية ورابطة

الدول المستقلة والتنمية)؛ (2) إجراء استعراضات للمعيار 8 من بروتوكول الشركاء المنفذين لبروتوكول الشركاء المنفذين لبروتوكول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي، وتقديم توصيات على مدار العام؛ (3) التعاون مع اللجنة الاستشارية لوحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتقديم مدخلات بشأن إستراتيجية الصندوق للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي والمشاركة في الندوات والعروض التقديمية عبر الإنترنت، (4) المشاركة في إنشاء دليل للتحقيقات في التحرش الجنسي؛ (5) تسهيل التدريب على نهج يركز على الضحايا مع مكتب الدفاع عن حقوق الضحايا، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (6) أصدر فرع المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) توصيات مراجعة الحسابات لينفذها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي.

(9) *الدروس المستفادة من التحقيقات*. كجزء من أنشطة التحقيق التي أجريت في عام 2024، قدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات وتحقيق المشورة إلى شعب، وفروع، ومكاتب قطرية محددة في صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التدابير التي يجب اتخاذها لزيادة حماية سمعة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرامجه وصناديقه والمستفيدين منه وموظفيه.

(h) *المشاركة في الاجتماعات الإقليمية وورش العمل*. شارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بدعوة من المكاتب الإقليمية في الاجتماعات الإقليمية بهدف تقاسم الدروس المستفادة من عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات ونشر المعلومات عن خدماته.

X. الإشراف ومراقبة وتنسيق أنشطة التدقيق والتحقيق

a. المراقبة والتنسيق والتشاور الداخلي

94. واصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف على عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024 وتقديم المشورة للمدير التنفيذي في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالمساءلة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإدارة المالية وإعداد التقارير وعملية الرقابة الائتمانية، بما في ذلك مسائل المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية والتحقيق ووظائف التقييم والأخلاقيات. في عام 2024، قدمت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف المشورة لمدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بشأن: (أ) خطة العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لعام 2024 وتنفيذها؛ (ب) ميزانية وموظفي المنظمة؛ (ج) التقرير السنوي لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) المقدم إلى المجلس التنفيذي. وتماشياً مع السنوات السابقة، فقد استلمت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف جميع تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024.

95. وقام مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بالتنسيق مع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) لتحقيق أقصى قدر من تغطية الضمان، وتجنب ازدواجية الجهود، وتحديد مدى الاعتماد الذي يمكن أن يعتمد عليه على أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). وعند إجراء تقييمه السنوي للمخاطر كأساس لإعداد خطة وجدول المراجعة لعام 2024، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات وأخذ في الاعتبار أنشطته المخططة ونتائج أعمال المراجعة الخارجية. في عام 2024، نفذ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) توصيات

المراجعة الصادرة إليه من قبل مجلس مراجعي الحسابات جميعها ما عدا توصيتين، وقدم تقارير منتظمة إلى لجنة رصد الامتثال للرقابة بخصوص التقدم المُحرز. وتماشياً مع الممارسات المتبعة في السنوات السابقة، تمت مشاركة كل تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في 2024 مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وعُقدت مشاورات، عن طريق الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بخصوص مسائل ذات اهتمام مشترك وقضايا مهمة نتجت عن أعمال مراجعة الحسابات والتحقق.

96. بصفته عضواً مراقباً في لجنة مراقبة الامتثال للرقابة، قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بشكل دوري بالمراجعة والتحقق من مدى كفاية وتنفيذ الإدارة لجميع توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في الوقت المناسب، وقام بإغلاقها عند الاقتضاء. إن حضور مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بحكم منصبه، للاجتماعات الشهرية للجنة طوال عام 2024، أتاح إمكانية إجراء مراجعة في الوقت المناسب للتقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، وساعد، عند الضرورة، في تقديم المشورة بشأن كيفية تنفيذ التوصيات بكفاءة وبشكل مناسب. كما قام مكتب خدمات التدقيق والتحقق بدوره في التحقق من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في التقارير السابقة، من أجل إغلاقها.

b. التنسيق والتشاور الخارجي

97. في عام 2024، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) مشاركته في الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل المراجعة الداخلية من خلال المشاركة في تبادل الممارسات والخبرات بين خدمات المراجعة الداخلية لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى المرتبطة بها، على سبيل المثال، ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلو خدمات المراجعة الداخلية (RIAS). استضاف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) ورشة عمل شخصية لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة (UN-RIAS) حول النهج والمنهجيات المشتركة لمراجعة حسابات وتقييمات مدى نضج الإدارة المركزية للمخاطر في يونيو 2024.

98. وبالمثل، ظل مكتب خدمات التدقيق والتحقق نشطاً في العديد من الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل التحقيق، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات ممثلي خدمات التحقيق في الأمم المتحدة (UN-RIS)، والأفرقة العاملة UN RIS التي يعقدها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التابع للأمم المتحدة والتي تركز على مواضيع تحقيق محددة، والاجتماعات مع المؤسسات المالية الدولية ومؤتمر المحققين الدوليين. واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) أيضاً المشاركة بنشاط في الأنشطة المهمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والطب الشرعي الرقمي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قيادة صياغة دليل محقق مؤتمر البلدان الأمريكية الإحصائي. التحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسي بنهج يركز على الضحية.

XI. أنشطة أخرى تم تنفيذها في عام 2024

99. اتخذ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) عدة مبادرات لتحسين حضوره وخدماته، ونشر الدروس المستفادة من أنشطة مراجعة الحسابات والتحقق التي يجريها، ومنها:

- (a) تحديث وإصدار دليل مراجعة شامل وإجراءات تشغيل موحدة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS). وقد أدت إجراءات مراجعة الحسابات المحسنة الواردة فيه إلى تحسين كفاءة سير العمل بشكل كبير، ما أسفر عن إصدار تقارير المراجعة في الوقت المناسب،
- (b) إطلاق نشرة إخبارية ربع سنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بنجاح لإبقاء المنظمة على دراية بأنشطتها وإطلاعها على التطورات في مجالات الخدمات المهنية للمكتب والمبادرات الأخرى،
- (c) إطلاق خريطة طريق لإدارة بيانات وتحليلات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS)، التي تضمنت المبادرات الرئيسية لتحليل الامتثال الآلي للوثائق، واستخراج بيانات مراجعة الحسابات والاستعلام (برنامج روبوت الدردشة)، والكشف عن حالات الخلل في سجلات النظام للتحقيق المحتمل،
- (d) عقد جلسات مغلقة مع المجلس التنفيذي في فبراير ومايو 2024 لعرض التقدم المُحرز في تنفيذ خطة المراجعة لعام 2024 والمخاطر والتحديات الرئيسية الناشئة من عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2024، كما شارك في توجيه المجلس التنفيذي لعام 2024،
- (e) المساهمة في عمل وحدة اللجنة الاستشارية لوحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين ممارسات التحقيق في الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي عبر القطاع؛
- (f) تعزيز القدرة الرقمية الرئيسية في مجال الطب الشرعي، ما مكّن قسم الطب الشرعي من المراجعة عن بُعد لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المضبوطة، وبدأ في استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في التحقيقات،
- (g) المشاركة كعضو في فريق لإجراء مراجعة خارجية لجودة مكتب التحقيقات التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. ستفيد هذه التجربة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) بشكل جيد عندما يخضع فرع التحقيقات لمراجعة الجودة الخارجية الخاصة به في عام 2025؛
- (h) إجراء تحقيقين لموظفي صندوق النقد الدولي بناءً على طلب مكتب التحقيقات الداخلية التابع لصندوق النقد الدولي، ما يدل على الثقة في محقق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS).

XII. نظرة عامة إلى خطط العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2025

A. عمل التدقيق الداخلي

100. واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق (OAIS) تحسين منهجية تقييم مخاطر المراجعة كحجر أساس لإعداد خطط مراجعة الحسابات السنوية لعام 2025 وخطط مراجعة الحسابات المتجددة لمدة أربع سنوات من خلال إجراء ما يلي: (أ) تعريف عالم مراجعة الحسابات وتصنيفه إلى "كيانات خاضعة للمراجعة"، أي العمليات التجارية والوحدات التنظيمية التي يتم تنفيذها؛ (ب) تحديد وقياس عوامل المخاطر التي تؤثر في الكيانات الخاضعة للمراجعة؛ (ج) تحديد أولويات النتائج باستخدام تصنيف المخاطر على أساس الأثر والاحتمالية باستخدام أربعة أرباع مستويات المخاطر (أي مرتفع، ومتوسط مرتفع، ومتوسط منخفض، ومتوسط منخفض، ومنخفض)؛ (د) مراعاة نتائج عمليات المراجعة الخارجية وعمليات المراجعة/الضمان التي تتم لوحدة العمل داخل المنظمة، بما في ذلك تقييم الاتجاهات في حالات التحقيق المرفوعة والمكتملة؛ (هـ) النظر في احتياجات الضمان لأصحاب المصلحة وقرارات

المجلس التنفيذي على وجه الخصوص، (و) تتقيح المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم المخاطر للاستفادة من مصادر البيانات المحسنة في برنامج Quantum.

101. شكلت خطة العمل المُحدثة للمراجعة الداخلية للحسابات للفترة بين 2025 و2028 التي تمتد لأربع سنوات حجر الأساس لخطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2025، التي تشمل 33 عملية مراجعة حسابات متجددة لمدة أربع سنوات، 7 عمليات مراجعة حسابات للعمليات التجارية (خمس عمليات عالية المخاطر، واثنان متوسطتا المخاطر)؛ ومراجعة حسابات مكتب إقليمي واحد (متوسط منخفض المخاطر)؛ و25 عملية مراجعة حسابات للمكاتب القطرية (ست عمليات عالية المخاطر، وسبع عمليات متوسطة ومرتفعة المخاطر، وست عمليات متوسطة ومنخفضة المخاطر، وست عمليات منخفضة المخاطر).

102. إضافة إلى ذلك، سيعمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، في الربع الأخير من عام 2025، على إعداد تقرير مراجعة شامل لتحديد المواضيع المشتركة الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي قد تتطلب حلولاً منهجية.

103. تضع مجموعة المشاركات في خطط 2025 (الخطة السنوية والخطة المتجددة لمدة أربع سنوات) في الاعتبار متطلبات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) للقيام بما يلي:

(a) الوفاء وتحقيق إستراتيجية المراجعة الحالية الخاصة بها، بما يتماشى مع احتياجات الإدارة العليا وأصحاب المصلحة وقرارات المجلس التنفيذي لمراجعة وحدات الأعمال عالية المخاطر على مدار دورة مدتها ثلاث سنوات ووحدات الأعمال ذات المخاطر المتوسطة والعالية والمتوسطة والمنخفضة على مدى 7 إلى 10 سنوات. ستتم متابعة وحدات الأعمال المنخفضة المخاطر من خلال مراجعة الحسابات عن بُعد والمختلطة والمتواصلة، حسب الاقتضاء. ستتم متابعة العمليات التجارية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالية المخاطر باستخدام نهج مصممة خصيصاً؛

(b) والاستفادة من الموظفين المتاحين أو الموارد البشرية والتخصيص المالي من الميزانية المؤسسية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، أصبح لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) طاقم عمل شبه مكتمل لفريق المراجعة الداخلية بعد جهود متضافرة ناجحة لتوظيف المواهب المناسبة.

B. خطة عمل التحقيق

104. في عام 2025، سيركز فرع التحقيقات في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق جهوده على خمسة مجالات عمل وأهداف يجب تحقيقها بحلول 31 ديسمبر 2025: (أ) تحديد أولويات الحالات الإستراتيجية والحد منها؛ (ب) تعزيز عملية التحقيق والممارسة؛ (ج) تفعيل نهج التحقيق في سوء السلوك الجنسي الذي يتبعه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)؛ (د) وضع إطار عمل للإفصاح عن الجهات المانحة والمشاركة؛ (هـ) شراكة حماية السلع الأساسية.

105. تم النظر بعناية في مجالات العمل الخمسة هذه واختيارها بناءً على الدروس المستفادة والنجاحات التي حققتها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024. وتستند الأهداف إلى حجم الحالات الحالي، وحالة التوظيف، والأولويات التنظيمية والتوجه الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والممارسات والمعايير المتطورة في التحقيقات الدولية. وتشمل مجالات العمل الاستقصائي ما يلي:

(a) تحديد أولويات الحالات الإستراتيجية والحد منها. في عام 2024، أنجز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) عددًا كبيرًا من الحالات المتراكمة وأغلق جميع الحالات المتبقية من عامي 2017 و2018، و80 في المائة من حالات عام 2019. وبناءً على هذه النتيجة، سيستهدف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2025 إغلاق جميع الحالات المتبقية للأعوام 2019 و2020 و2021 بحلول نهاية الربع الرابع. إضافة إلى ذلك، وبالارتباط المباشر بهذا الهدف، سيكون الهدف الثانوي هو تقليل متوسط مدة إغلاق التحقيق إلى أقل من 12 شهرًا.

(b) تعزيز عملية التحقيق والممارسة. بناءً على إصدار دليل تحقيقات لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024، سيعمل الفرع على تحسين النماذج أو إنشائها ووضع إجراءات تشغيل موحدة جديدة تتعلق بالمجالات أو المراحل الرئيسية لأعمال التحقيق مثل استلام الحالات، والإقرار بالشكوى، والوصول إلى السجلات (بما في ذلك الوصول إلى سجلات البريد الإلكتروني)، وإخطار الشخص المعني بإجراء تحقيق رسمي، وإخطاره بالإغلاق والإحالة. إضافة إلى ذلك، سيسخر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2025 استخدام الذكاء الاصطناعي في عمله الاستقصائي، ولا سيما تطوير أدوات لتلقي وتحليل الحالات وتحديد الأنماط والتنبؤ بها.

(c) تفعيل نهج التحقيق في سوء السلوك الجنسي الذي يتبعه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS). في عام 2025، سيقوم فرع التحقيقات في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) بتطوير عدة أدوات لدعم نهجه الذي يركز على الضحايا. سيضمن ذلك قائمة مرجعية ومذكرة مفاهيمية و/أو مذكرة إرشادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسات الرئيسية للنهج التي تركز على الضحايا، مثل المشاركة المستمرة مع الضحايا، وتحديد خدمات الدعم المناسبة، والتفريع النصي السريع للمقابلات، وغيرها. إضافة إلى ذلك، سيعمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) مع مكتب الدفاع عن حقوق الضحايا في ندوات عبر الإنترنت أو دورات تدريبية لجميع الموظفين حول استخدام نهج وإع بالخدمات في التحقيقات. سيشكل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) أيضًا فريقًا معنيًا بسوء السلوك الجنسي من بين المحققين للاجتماع بشكل دوري، وحضور المنتديات المشتركة بين الوكالات ورصد التطورات أو الممارسات المعمول بها في مجتمع الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (PSEA) الأوسع نطاقًا.

(d) إطار عمل للإفصاح عن الجهات المانحة والمشاركة. سيضع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) إطار عمل للإفصاح والمشاركة مع الجهات المانحة في عام 2025، كجزء من جهوده لضمان الشفافية في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. سيضع المكتب على وجه التحديد إطار عمل يقترح أساليب للإفصاح عن الحالات وتحديثها (مثل الاجتماعات الفصلية أو نصف السنوية مع مجموعات من الجهات المانحة) تقلل من العمل الذي يتم إجراؤه على تحديثات الحالات الفردية للجهات المانحة مع تلبية احتياجات الإفصاح.

(e) شراكة حماية السلع الأساسية. لا يزال تسليم إمدادات برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وبيع السلع الجنسية والإنجابية يشكل جانبًا محوريًا في برامج الصندوق. أظهرت تجربة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) في عام 2024 من خلال العمل والتشاور مع فريق ضمان الميل الأخير التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمكاتب القطرية والموردين والبائعين والشركات الخاصة المتخصصة التي تركز على الامتثال، أن أفضل طريقة لحماية السلع الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي من خلال تعاون عدة شركاء معًا. ووفقًا لذلك، سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) ترسيخ فهم أقوى وأكثر تفصيلاً لكيفية فشل ضمانات السلع الأساسية وتحديد أفضل السبل لتحقيق نزاهة مشتريات صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوزيع السلع

الأساسية. وستشمل الأهداف المحددة ما يلي: (1) التعاقد مع الكيان المتخصص لاستعراض ضمان السلع الصحية بحلول نهاية الربع الثاني من العام؛ و(2) صياغة إجراءات التشغيل الموحدة بشأن المسؤولية القضائية بحلول نهاية الربع الثالث؛ و(3) عقد ورشة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين تركز على فهم تحديات ضمان السلع الأساسية وإيجاد حلول لها.

XIII. سبل المضي قدماً

106. يظل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) ملتزماً بالاستفادة من علم البيانات لتحسين أنشطة الرقابة. يهدف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) من خلال استخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتقنيات إدارة البيانات إلى تعزيز دقة ونطاق وكفاءة عمليات مراجعة الحسابات والتحقيق التي يجريها، مع دعم صلاحيات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

107. وسيواصل المكتب تبسيط خدمات مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية لإكمال مسيرة نجاحات عام 2024، حيث تحسنت توقيتات تقارير المراجعة بشكل كبير، وذلك بإصدار 29 تقريراً وهو رقم قياسي.

108. سيجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) تقييماً داخلياً للجودة في منتصف المدة لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، سيكون بمثابة تحليل للثغرات لتحديد موقف المكتب فيما يتعلق بمعايير المراجعة الداخلية العالمية الصادرة مؤخراً عن معهد مراجعي الحسابات الداخلية (IIA) والاستثمار في الأدوات الناشئة والتدريب لإعادة تجهيزه لتنفيذ المعايير الجديدة.

109. سيجري المكتب استعراضاً لميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) الحالي، بهدف تحديثه لمراعاة التغييرات التي طرأت على معايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة.

110. سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) المشاركة في الاجتماعات الإقليمية، وكذلك في الاجتماعات التعريفية للموظفين الجدد وأعضاء المجلس التنفيذي، وتبادل الحالات المشتركة والمتكررة والدروس المستفادة، والمشاركة في الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات لتبادل الممارسات والخبرات.

111. ونظراً إلى الطبيعة المتخصصة والإلزامية لمتطلبات التعليم المهني المستمر لموظفيه، سيضع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) إجراءات تشغيل موحدة ضمن سياق سياسة تدريب الموارد البشرية الأوسع نطاقاً في الشركة لإضفاء الطابع الرسمي على متطلبات التدريب.

112. وسيسعى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) إلى الانتهاء من عمليات التوظيف المعلقة في فرع التحقيقات في عام 2025، فضلاً على إعادة ترتيب الاحتياجات من الاستشاريين والبائعين المتخصصين، لا سيما مع الانتهاء من استكمال تعزيز عدد الموظفين. وفيما يتعلق بهذا الأمر وبالعديد المتزايد باستمرار من منتجات العمل التي تتطلب المراجعة على مستوى إدارة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS)، سيضمن المكتب شغل الوظائف والاستشارات المتعلقة بخدمات ضمان الجودة.

113. سيواصل المكتب تحسين عملية فرز الحالات الواردة وتبسيطها، إضافة إلى تنفيذ إستراتيجية قائمة على المعايير لإغلاق الحالات القديمة. وسيطلب ذلك بذل الجهود الواردة أعلاه بهدف منع حدوث أي تراكم مستقبلي للحالات.

114. يشكر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة العليا والموظفين الذين ساعدوه وتعاونوا معه طوال عام 2024. كما يعرب مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) عن شكره للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف على دعمه المستمر.

115. من خلال استجابتها لتقارير ومشورة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، استمرت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في إظهار التزامها في 2024، بالفعالية المتزايدة للحكومة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.